

أهمية المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية: مثال

يحتذى به

The importance of the Algerian military in the face of security challenges: an example to follow

جمال محمد السيد ضلع، مصر، gamaldala@yahoo.com

تاريخ الاستلام: 2021/..../.. تاريخ القبول: 2021/..../.. تاريخ النشر: 2021/..../..

Abstract:

The political, economic and social reality indicates that the Algerian state enjoys the capabilities of the state, as it combines the elements of the state's power, whether in terms of the breadth of its land territory, the relative large number of the population, the great diversity of its various wealth or the increase in its military capabilities, and others, and therefore the army It is the main force that holds power, governance and management of the country since independence until the present time, and has contributed to the construction and development processes of Algeria. The strength of the military institution made it a center of power

Key words: force, army, state, system, security

المخلص

يشير الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى أن الدولة الجزائرية تتمتع بقدرات الدولة، حيث أنها تجمع عناصر قوة الدولة، سواء من حيث اتساع الإقليم الأرضي له، أو الكبر النسبي لعدد السكان، أو التنوع الكبير في ثرواتها المختلفة أو تعاظم قدراتها العسكرية، وغيرها، وعليه فإن الجيش هو القوة الأساسية التي تتولى السلطة والحكم وإدارة البلاد منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن، وقد ساهم في عمليات البناء وتنمية قوة المؤسسة العسكرية جعلها مركز قوة الجزائرية.

كلمات مفتاحية: القوة، الجيش، الدولة،

النظام، الأمن

1. مقدمة:

عند تناول المؤسسة العسكرية للدولة الجزائرية ينبغي دراستها باعتبارها أحد المكونات الرئيسية للقدرة الشاملة لها، وهذا يعني ضرورة التعرف على المقومات والركائز التي تتشكل منها وطبيعة الروابط فيما بينها وعلاقات التأثير والتأثر المتبادلة فيما بينها، وكذلك فيما بينها وبين غيرها من قدرات الدولة داخل مؤسسات النظام السياسي، فضلا عن ضرورة الإحاطة بالمحددات وعوامل التأثير على تلك القدرة، ليس فقط على المستوى الداخلي للنظام، وإنما على المستوى الخارجي أيضاً، بمعنى ضرورة النظر إلى القدرة العسكرية الجزائرية من منظور دولي وإقليمي مع عدم إغفال المنظور الداخلي / الوطني، لأن أي تطورات أو أحداث في كل مستوى ستكون ذات تأثيرات إيجابية أو سلبية، ووسيتحدد وفقا لها مدى تأثيرها وفعاليتها في الإستراتيجية والسياسة العسكرية التي ستتبناها الدولة الجزائرية، حتى تتمكن من حماية السلامة الإقليمية لها من خلال تأمين حدودها وأراضيها ومواردها وثرواتها ومياهها الإقليمية وشعبها من أية تهديدات أو مخاطر حالية أو محتملة، وحتى يتحقق أمنها القومي، والحفاظ على سيادتها وهيبتها ومكانتها الإقليمية والدولية.

إذن فموضوع المؤسسة العسكرية للنظام السياسي الجزائري، يحتل مكاناً هاماً على المستويات الفكرية والحركية سواء الأمنية / الدفاعية، أو السياسية / الاقتصادية، أو الاجتماعية / الثقافية، كما أن أي تحليل علمي لطبيعة تلك القدرة العسكرية يتوجب أن لا يخرج عن الإطار الواقعي والموضوعي لعملية التطور للمؤسسات السياسية للنظام السياسي الجزائري، وخصوصاً تلك المؤسسة العسكرية له والمستهدفة بالدراسة، وذلك من خلال التركيز على البيئة التي تحيا فيها وتدخل في علاقات وتفاعلات بداخلها على المستويين الداخلي والخارجي، وتؤثر وتتأثر بها، وهو الأمر الذي تنعكس تأثيراته وتداعياته على النظام السياسي الجزائري بمجمله حاضراً ومستقبلاً، ومن ثم فإن حالة الترابط والتعامل والتفاعل بين كل من مؤسسات النظام السياسي الجزائري وبين الواقع الأمني والدفاعي، تفرضها أنماط ومخاطر التحديات والتهديدات الداخلية والخارجية التي يمكن أن يتعرض لها الأمن القومي الجزائري، وبالتالي يكون من الضروري تناول موضوع القدرة العسكرية الجزائرية وفقاً للقواعد العلمية المرعية وخصوصاً مكوناتها وخصائصها ومقوماتها ومهامها، بالإضافة إلى ضرورة التناول لمجموعة العوامل المؤثرة على تلك المؤسسة العسكرية وقدراتها، والتي يمكن أن تؤثر

أهمية المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية: مثال يحتذى به

سلباً أو إيجاباً على التوجهات والسياسات الموضوعة من ناحية، والسلوكيات والممارسات المنفذة من ناحية أخرى.

ومن هنا تتبلور الإشكالية في الورقة البحثية في أن المؤسسة العسكرية الجزائرية على الرغم من القدرات الذاتية التي تتمتع بها تقليدياً وحضارياً، إلا أن تنوع وتجدد التحديات والتهديدات التي تواجهها الدولة الجزائرية منذ انتهاء الحرب الباردة، وحتى الوقت الراهن، وأيضاً في المستقبل المنظور، تثير الكثير من الجدل حول مدى قدرة وفاعلية تلك المؤسسة ليس فقط على التعامل والتكيف معها، وإنما قدرتها وفعاليتها على احتواءها والوقاية من مخاطرها وتداعياتها.

وفي هذه الدراسة سيتم تناول بعض الجوانب المتعلقة بالمؤسسة العسكرية للنظام السياسي الجزائري، مع ما يعنيه ذلك من ضرورة التركيز على كل من مقومات تلك المؤسسة وقدراتها، والسياسات والتفاعلات والممارسات المرتبطة بأدائها فيما يتعلق بمنظومة الأمن الوطني الجزائري، وخصوصاً فيما يتعلق بقضيتي الأمن والتنمية، وتلك التحديات الإقليمية والدولية التي يمكن أن تؤثر على النظام السياسي الجزائري حاضراً ومستقبلاً. وذلك من خلال التركيز على العناصر التالية:

. فعاليات المؤسسة العسكرية الجزائرية:

. العوامل المؤثرة على المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية:

2. مقومات المؤسسة العسكرية الجزائرية

تعد جمهورية الجزائر الديمقراطية الشعبية واحدة من الدول العربية/ المغاربية/ الأفريقية، حيث تتميز بموقع إستراتيجي هام بإطلالها بسواحل ممتدة على البحر المتوسط، يبلغ طولها 1622 كم، ومن ثم فهي تعتبر أحد المداخل أو المخارج الشمالية الرئيسية للوصول إلى داخل قارة أفريقيا أو إلى داخل قارة أوروبا، لذا تعتبر الجزائر نقطة الإتصال بين دول الإتحاد الأوروبي وبين دول أفريقيا جنوب الصحراء، كما تتمتع الجزائر بقدرات بشرية وإقتصادية وعسكرية كبيرة نسبياً، قياساً بقدرات الدول المغاربية الأخرى، ودول الجوار الأفريقية جنوب الصحراء، وينتظر لها أن تكون من دول ذات القدرة المتوسطة / المتميزة على المدى البعيد، لما تملكه من موارد وثروات طبيعية، وقوة عمل كبيرة، كما أن إنبساط أراضيها يسمح بسهولة التخطيط لإقامة بنية تحتية جيدة، للنهوض بمختلف المجالات

الإقتصادية الإنتاجية الصناعية والزراعية، وإقامة المدن والمنشآت الجديدة. وفي مجال التناول لفعاليات المؤسسة العسكرية الجزائرية سيتم الإشارة إلى ما يلي:

1.2 التوجهات والسياسات العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية:

تتبع الأهمية الإستراتيجية للجزائر بحكم موقعها وإشرافها على البحر المتوسط، والذي يحوى أساطيل أجنبية، أهمها الأسطول السادس الأمريكى، والبحرية الفرنسية، وقوة حلف شمال الأطلسي (الناتو) البحرية الدائمة فى المتوسط، هذا بخلاف توسطها دول الشمال الغربى لقارة أفريقيا (دول الإتحاد المغاربى)، كما تشرف على خطوط الملاحة البحرية فى البحر المتوسط، بالإضافة إلى أنها أحد الدول الفرنكفونية الهامة التي تربطها علاقات قوية مع فرنسا والدول الحليفة لها في القارة الأفريقية، وفي إطار الشراكات واتفاقيات الدفاع المشتركة فإن أجوائها تمثل أحد الممرات الهامة للقوات الجوية الفرنسية إلى قواعدها العسكرية فى غرب أفريقيا، مثل قاعدة داكار بالسنغال، وقاعدة بوربون فى ساحل العاج، وقاعدة لبيرفيل بالجابون، وقاعدة نجامينا فى تشاد، وهذه القواعد تقع داخل المجال الحيوى للجزائر، هذا بخلاف الامتداد والاتساع الأرضي لإقليم الدولة الجزائرية فضلا عن الخبرات القتالية التي اكتسبها الشعب الجزائرى فى حرب التحرير، منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945، وهو الأمر الذي ترتب عليه وجود رصيد كبير من القدرة والقوة العسكرية لدى جيشها الذي تأسس عقب الاستقلال في التعامل مع العديد من القضايا والمشكلات الأمنية والدفاعية الداخلية والخارجية، وهو ما يجعل من الجزائر قوة عسكرية مؤثرة ليس فى مناطق شمال وغرب أفريقيا فحسب، وإنما على مستوى القارة الأفريقية. للوقوف على القدرة العسكرية لدولة ما يجب التعرض للأهداف والعقيدة القتالية والإستراتيجية العسكرية للدولة، ومستوى الإستعداد القتالى والكفاءة القتالية ومستوى التدريب، والروح المعنوية، وخبرات القتال المكتسبة لدى القوات، ومدى تماسك الجبهة الداخلية فى الدولة من عدمه، لأن هذه هى العوامل الرئيسية التي تؤثر على القدرة العسكرية للدولة وثقلها الإقليمى والدولى، وموقعها فى ميزان القوى فى مجالها الحيوى أو فى منطقتها الإقليمية. وفي إطار التناول للسياسة والاستراتيجية العسكرية لجمهورية الجزائر يمكن الإشارة إلى بعض الجوانب ذات الصلة وفقا لما يلي:

أهمية المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية: مثال يحتذى به

1.1.2 أهداف السياسة العسكرية الجزائرية المعلنة: تهدف السياسة العسكرية حماية الأمن القومي الجزائري من خلال الحفاظ على استقلال الدولة، وتأمين وسلامة حدودها وأراضيها ومجالها الجوى ومياهاها الإقليمية، وتركيز الجهود فى مختلف المجالات لتحقيق وحماية الغايات والمصالح والأهداف الحيوية والاستراتيجية، أيضاً بذل الجهد لتوفير نمط الحياة الديمقراطية فى إطار الحكم المدنى، والحفاظ على قيم وثقافة وكيان الشعب الجزائري فى الدائرة الإقليمية والدولية، من خلال امتلاك قدرات عسكرية تفوق القدرات العسكرية لدول المحيط الإقليمي، بما يتمشى مع قدرات وإمكانات الدولة الاقتصادية فى ظل نتائج الإصلاح الاقتصادي وخطط التنمية، والاستمرار بالاضطلاع بدور إقليمي فى إقرار وحفظ السلام، بالتعاون مع الدول الصديقة والمتقدمة، وتحقيق كل ذلك من خلال الردع بالتلويح باستخدام القوة، ثم إظهار النشاط العسكرى لتحقيق مصادقية الردع، ثم التحول لإستخدام القوة العسكرية للحفاظ على بقاء الدولة وغاياتها ومصالحها وأهدافها الاستراتيجية، والعمل بعقيدة قتالية جوهرها الدفاع الإيجابي النشط والضربات الحاسمة، ومن خلال الاعتماد على الذات، مع الإستعداد للتعاون مع الدول الصديقة والحليفة، فى إطار الشرعية وقرارات المنظمات الإقليمية والدولية.

2.1.2 ركائز الإستراتيجية العسكرية الجزائرية المعلنة: شأنها فى ذلك شأن جميع الدول فى العالم، فإن للدولة الجزائرية استراتيجية عسكرية معلنة تقوم على ما يلي:

(أ) تطبيقاً للسياسة العسكرية الجزائرية المعلنة، فإنها تتبنى استراتيجية سلمية دفاعية، تركز على: (الدفاع - الردع - التعاون - الديناميكية)، الحفاظ على تأمين وحماية الغايات والأهداف والمصالح الحيوية والإستراتيجية للدولة الجزائرية، فى إطار من سياسة حسن الجوار مع المحيط الإقليمي لمنطقة شمال أفريقيا، وداخل المجال الحيوى وعلى المستوى الدولى، من خلال الحوار وحفظ وإقرار السلام والأمن والقيم والثقافة الجزائرية، مع العمل على إمكانية الاعتماد على الذات لتوفير الوسائل والإمكانات، فى إطار الشرعية الإقليمية والدولية، وبالتعاون مع الدول العربية الشقيقة أساساً، ومع الدول الحليفة والصديقة كأولوية ثانية.

(ب) الإستراتيجية العسكرية الجزائرية هى توجه دفاعى سلمى، فى إطار ديناميكى لمواجهة التطورات والعمليات العسكرية المعادية، وتعتمد على قوات ذات نظم تسليح تقليدية متطورة

طبقاً للإمكانيات المتاحة، في تواءم مستمر مع تطور المخاطر والتهديدات في المسرح الإقليمي والمجال الحيوي، وأيضاً تتواءم مع تطوير نظم التسليح في دول الجوار في منطقة شمال وغرب أفريقيا، وتهيئة الظروف للقوات المسلحة من خلال إتخاذ عملياتها التعبوية والإستراتيجية أوضاعها الدفاعية، وبحيث توفر لها إحراز المبادأة والمفاجأة، وأن تتسم بالمرونة وسرعة رد الفعل في المكان وفي التوقيت المناسبين، وبالدرجة التي تحقق النتائج الحاسمة والمستهدفة، كذا العمل على تحقيق هدف رئيسي في أن تحتفظ القوات المسلحة بأفرعها الرئيسية بحرية العمل في ميادين القتال المختلفة، ومن خلال القدرة المستمرة على المناورة الإيجابية والإحتفاظ بالأنساق الثانية والإحتياطيات، لتوفير الإلتزان التعبوي والإستراتيجية في مختلف ظروف الصراع، وتنفيذ العمليات المضادة لتأمين وحماية حدود وأراضي الدولة، والقضاء تماماً على المخاطر والتهديدات الحالية والمحتملة، وإستعادة الأوضاع الدفاعية في أسرع وقت وبأقل الخسائر.

(ج) الحرص على أن توفر لقواتها المسلحة قدرات وإمكانات ووسائل جمع وتحليل ونشر المعلومات، وتوفير وسائل نيرانية / صاروخية تعبوية / إستراتيجية متطورة، وكذلك إتاحة إمكانيات ووسائل نقل تعبوية وإستراتيجية على المدى المتوسط والبعيد، وأيضاً إمكانيات ووسائل إدارية وطبية على مستوى عالي على المدى القريب والمتوسط لتلبية الامدادات والاحتياجات اللوجستية اللازمة.

(د) تعاطم التحديات الإرهابية الداخلية والخارجية، وتجدر الإشارة إلى أن تطور وسائل التخريب والتدمير لدى الجماعات الارهابية واتسامها بالدقة والترهيب لنشر الرعب واحداث صدى اعلامي، دفع الدول والحكومات الى انشاء وحدات متخصصة على قدر كبير من الاحترافية والكفاءة والتدريب هدفها الاول والاخير عزل الجماعات الارهابية وتحييدها لضمان امن الافراد والمنشاءات. والجزائر التي عرفت احد اكثر اشكال العمل الارهابي خطورة وتدميرا انشأت عدد من والوحدات الخاصة لمكافحة الجماعات الارهابية من بينها "المفرزة الخاصة للتدخل للدرك الوطني"، وقد أنشئت هذه الوحدات بمقتضى المرسوم الرئاسي الصادر في 27 أغسطس 1989 لهدف رئيسي يتمثل في الوقاية الدفاعية والأمنية، حيث تستطيع هذه الوحدة التدخل في أي نقطة من التراب الوطني بامر من قائد الدرك الوطني وذلك لانجاز مهام مختلفة من مكافحة الارهاب والعمليات الاجرامية واحتجاز

أهمية المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية: مثال يحتذى به

الرهائن والتدخل في حالة تحويل الطائرات وغيرها من المهام الحساسة. ولأن مهام هذه الوحدة تتطلب أفراداً على مستوى عالي من الاستعداد البدني والنفسي والذهني فإن الانتقاء يخضع لمعايير عديدة وصارمة ليوجه بعدها الناجحون إلى مرحلة الجد والتدريبات المكثفة التي تشمل على تدريب الصاعقة والمظليين كما يتلقى هؤلاء تكويناً ميدانياً في الاقتحام، التعامل مع التحصينات، تدريبات القنص، تحديد المسلحين، التعامل مع التفخيخات، استعمال المتفجرات، الغطس... وغيرها الكثير من التدريبات التي تجعل من هذه الوحدة قادرة على أداء مهامها في مختلف المناطق (مناطق معزولة أو مدن). وبعد سنوات من العمل الميداني اكتسب الفرقة خبرة كبيرة وطورت العديد من التقنيات لمواجهة الجماعات الإجرامية والقضاء عليها (جرجرة، 2011).

3.1.2 توجهات الإستراتيجية العسكرية الجزائرية (المعلنة): في إطار التناول لتوجهات الإستراتيجية العسكرية الجزائرية المعلنة يمكن الإشارة إلى أهمها كالتالي: (spencer, 2012)

(أ) السعى لتحقيق التفوق الإستراتيجي حيال دول الجوار الإقليمي: ليبيا، وتونس، والمغرب على الآمال الآنية والمستقبلية.

(ب) تحقيق التوازن الإستراتيجي حيال القوى الإقليمية وخصوصاً المغرب وليبيا على المدى المتوسط، بتطوير الأسلحة المتقدمة وإملاك أسلحة حديثة ومتقدمة وتنويع مصادر التسليح.

(ج) دعم وتنشيط قطاع الإنتاج العسكري بالتمويل والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة، للارتقاء بالإنتاج وتنويعه وتوفير إحتياجات القوات لمواجهة أي قيود حظر.

(د) المشاركة في الترتيبات الأمنية لمنطقة المغرب العربي.

(هـ) تحقيق الإستقرار الداخلي والحفاظ على الأمن، من خلال قوات مخصصة لهذه المهام (الدرك الوطني وبعض الوحدات الخاصة وبعض الوحدات البرية) تتبع جهاز الأمن الوطني الجزائري.

4.1.2 المهام الإستراتيجية العسكرية الجزائرية (المعلنة): في إطار التناول المهام الإستراتيجية العسكرية الجزائرية (المعلنة) يمكن الإشارة إلى أهمها كالتالي: (spencer, 2012)

- (أ) بقاء القوات فى حالات إستعداد قتالى مناسبة متدرجة، خاصة للقوات المتمركز على إتجاهات الإقتراب المحتملة براً وبحراً.
- (ب) الإنتشار وإعادة التمرکز على الإتجاهات الإستراتيجية بما يحقق الحفاظ على التفوق أو الإلتزان الإستراتيجى مع دول الجوار المباشر ودول المجال الحيوى، مع تركيز الجهود الرئيسة على الإتجاه الإستراتيجى الغربى.
- (ج) تأمين مناطق الحدود السياسية ونقاط الإتصال البرى مع دول الجوار.
- (د) حماية الأهداف الإستراتيجية وذات الأهمية الحيوية فى عمق الدولة.
- (هـ) المشاركة فى حماية الشرعية ونظام الحكم.
- (و) القيام بتنفيذ مهام التأمين والأمن الإقليمى، داخل نطاق الإتحاد المغاربى.

2.2. المحددات الدولية للمؤسسة العسكرية الجزائرية:

فى إطار البيئة والمحددات الدولية التى تتحرك فيها المؤسسة العسكرية الجزائرية، فيما يتعلق بعمليات التفكير والتخطيط الاستراتيجى على المستويين الأمنى والدفاعى، يلاحظ أن تتأثر

بإستراتيجيات ورؤى القوى الدولية الغربية خاصة الولايات المتحدة المرتبطة بترتيباتها الأمنية والدفاعية أيضاً، وتشمل إستراتيجيات القوى الدولية لتلك الترتيبات العناصر التالية:

1.2.2. تأسيس نظام للأمن والتعاون فى المنطقة: يعتمد على توسيع برامج التعاون خاصة فى المجال الأمنى لمواجهة تهديدات الأنشطة الإرهابية ومحاولات إنتشار أسلحة الدمار الشامل، وتبنى القوى الدولية لمشروع إعادة صياغة النظام الإقليمى فى الشرق الأوسط، الذى يتأسس وفقاً لما طرح فى مجموعة من المبادرات الأمريكية / الأوروبية، ويتم تنفيذها بتوزيع الأدوار بين الإتحاد الأوروبى وحلف شمال الأطلسي (الناتو)، والإتحاد المتوسطى، والدول الصناعية الكبرى، وتستهدف فى جوهرها تطوير مفاهيم التهديدات للأمن والسلم الدوليين، لتشمل التوجهات والأفكار والعقائد والتقاليد والنظم السائدة فى المنطقة، على إعتبارها المسؤولة عن تصدير الإرهاب، والسعى لإنتشار أسلحة الدمار الشامل، كما تشمل توسيع النطاق الجيوبوليتيكي والجيواستراتيجى لمنطقة الشرق الأوسط وتقسيمها إلى دوائر

أهمية المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية: مثال يحتذى به

إقليمية فرعية، تؤثر على التماسك الجغرافي والسياسي والإقتصادي للنظام العربي والإسلامي (بوخرص، 2012).

2.2.2. الإصرار على تسوية النزاعات بالمنطقة في الإطار الدولي: إن هناك حرص متعظم من جانب تلك القوى الفاعلة داخل النظام الدولي، وخصوصا الأوروبية والأمريكية على تسوية النزاعات والمشاكل القائمة بالمنطقة في الإطار الدولي، وإستبعاد المساعي والجهود المبذولة من جانب القوى الإقليمية، وحتى إن سمحت بمشاركتها في هذا الشأن إنما يكون وفقاً لقواعد جديدة ومحددة تخدم سياسات وممارسات تلك الدول الفاعلة، وهو الأمر الذي يمكن أن يترتب عليه تهديد الوحدة الوطنية والإقليمية لدول المنطقة، وإثارة النزعات العرقية والطائفية، وتجاوز مبدأ قدسية الحدود الموروثة من عهد الإستعمار، مع طرح أفكار لتسوية الصراعات في المنطقة تؤدي إلى دفع كل الدول العربية لتقديم تنازلات قومية، بالتزامن مع إعطاء دولة إقليمية غير عربية في المنطقة (إسرائيل) دور محوري في مستقبل النظام الإقليمي للشرق الأوسط، مع ممارسة الضغوط على الدول المحورية لإستفاد طاقاتها ودفعها للتجاوب مع المطالب الأمريكية في التغيير، وتقديم تنازلات في ترتيبات إعادة صياغة النظام الإقليمي، إضافة إلى التدخل المباشر لفرض شروط تسوية القضايا والمشكلات بالمنطقة، وفقاً لأسس تأخذ بالمفاهيم العرقية، والطائفية / المذهبية، أو سياسية أو بالقوة، وغيرها.

3.2.2. توظيف القوى الدولية الغربية لمؤسسات الأمم المتحدة: تحرص الدول الفاعلة في النظام الدولي الأمريكية والأوروبية على التوظيف لمؤسسات الأمم المتحدة وتحديداً مجلس الأمن في إصدار قرارات ملزمة للدول وخصوصاً في إطار الباب السابع وتحت إستخدام القوة المسلحة لتنفيذ القرارات، وهو الأمر الذي يساهم في زيادة قوة الدفع لتحقيق أهدافها وإستراتيجيتها تجاه المنطقة، وفقاً لذرائع ولقواعد تسمح بالتدخل في الشؤون الداخلية للدول العربية، ودفعها للقبول بإتفاقات ومعاهدات تؤثر على مصالحها الأمنية، ومستقبل معادلة توازن القوى بالمنطقة، تحت مسمى محاربة الإرهاب ومنع إنتشار أسلحة الدمار الشامل (خشيب، 2012).

4.2.2. تنفيذ مبادرات إعادة صياغة سياسات النظم السائدة بدول المنطقة: تتبنى الدول الفاعلة الأمريكية والأوروبية تنفيذ مبادرات إعادة صياغة سياسات النظم السائدة بدول

المنطقة مثل: مشروع الشرق الأوسط الموسع (مبادرة الولايات المتحدة)، المشاركة الأوسطية (مبادرة فرنسا)، بدعوى تطوير مفاهيم التهديدات للأمن والسلم الدوليين وتوسيع حدود منطقة الشرق الأوسط، لتشمل النطاق الجغرافي الذي يضم الدول العربية والإسلامية في المنطقة الممتدة من موريتانيا غرباً إلى أفغانستان / باكستان شرقاً، باعتبارها بؤر التهديدات الرئيسية للأمن القومي الأمريكي وحلفاء الولايات المتحدة، لتبرير التدخل وتغيير الأوضاع الداخلية بالدول العربية، وذلك وفقاً لقيم ومعايير جديدة دون مراعاة لتأثير تداعيات عدم الاستقرار الإقليمي على الأوضاع الداخلية لدول المنطقة، وبما لا يتوافق مع خصوصية النظم وقيم وتقاليد وتراث المجتمعات العربية، وإحتياجات تحقيق التوازن بين التدرج في الإصلاح السياسي والاقتصادي وبين الحفاظ على الاستقرار الإجتماعي والأمن لمواطنيها.

5.2.2. فرض القوى الدولية إتفاقيات تتحكم في حجم التسلح وإملاك التكنولوجيا المتقدمة: تشدد القوى الدولية الفاعلة على فرض إتفاقيات تتحكم بموجبها في حجم التسلح، وإملاك التكنولوجيا المتقدمة المقدمة للدول العربية والإسلامية، ويرتبط بذلك أيضاً فرض الرقابة على التسلح وتطبيقها بمعايير مختلفة، وبما يتماشى مع أهداف هذه القوى دون مراعاة للمصالح الأمنية لدول الشرق الأوسط، وتمثلت السلوكيات الدولية في هذا الشأن في جملة الإتفاقيات الدولية الخاصة بحظر أسلحة الدمار الشامل، وأيضاً الأسلحة الإستراتيجية، والتي أصبحت واجبة التنفيذ وملزمة لجميع الدول العربية والأفريقية بعد إكتمال النصاب اللازم من الدول المصدقة لإقرارها وأهمها ما يلي (نبيل فؤاد، 1997، صص 40-44):

- إتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية NPT، التي أقرت عام 1970، وإتفق عام 1995 أن يكون سريانها لأجل غير مسمى .
- إتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية CWC والتي أقرت عام 1997، غير أنه لم تصدق عليها عدد من دول شمال أفريقيا.
- إتفاقية حظر تطوير وإنتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية والسموم وتدمير الموجود منها، والتي أقرت في عام 1975.
- إتفاقية حظر نقل تكنولوجيا الصواريخ MTCR، والتي تم الإتفاق عليها في عام 1987 (لم توقع عليها الدول الأفريقية لكنها أصبحت ملزمة لهم).

أهمية المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية: مثال يحتذى به

➤ قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 36 / 46 عام 1992، والخاص بإنشاء سجل الأسلحة التقليدية، كفكرة لزيادة الشفافية التسليحية والأمنية بين الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إلا أنه قد يستغل كذريعة للتدخل أو فرض حظر التسليح، بما يخدم تطبيق توجهات القوى الدولية أو حماية مصالحها في شمال وغرب أفريقيا وغيرها من المناطق.

6.2.2. النظرة السلبية من جانب الدول الأمريكية والأوروبية تجاه الإسلام والمسلمين:
مع تصاعد موجة العداء للإسلام في الدول الأوروبية برزت توجهات من جانب الولايات المتحدة والقوى الدولية الأخرى، في إطار مخططات تهدف إلى تغيير مفاهيم وثقافات الشعوب الإسلامية في مختلف أنحاء العالم، وخصوصاً دول القارة الأفريقية، حتى تجبر هذه الدول على التكيف مع التوجهات العلمانية والحكومات والمؤسسات المدنية، والتخلي عن مفاهيم العقيدة والتراث الإسلامي، وهذا بالطبع يكون مصدر تهديد بالتدخل الأجنبي الدولي لدعم الحركات المناهضة للإسلام، وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر قد تأثرت ومازالت تعاني من العنف والإرهاب منذ عام 1992. والتي ربما تقف من خلفه توجهات / سياسات وسلوكيات / ممارسات تلك الدول.

وبناءً على التصور السابق لبيئة النظام الدولي وللمحددات المرتبطة بها، فإن الدولة الجزائرية تدخل ضمن قائمة الدول التي تتأثر بالتفاعلات الحادثة داخل هذا النظام، وهو ما تنعكس تأثيراته وتداعياته على المؤسسة العسكرية الجزائرية بشكل مباشر حيث تفرض عليها قيوداً على عمليات التسليح والتدريب من ناحية، وعلى كيفية مواجهة التحديات والتهديدات الداخلية والإقليمية والدولية المتنامية من ناحية ثانية، وعلى ضرورة التكيف والتواء مع هذا الواقع الأمني والدفاعي وبما يحافظ على الأمن القومي الجزائري والمصالح العليا للبلاد.

ومن ثم فإن التحرك السياسي / الأمني الجزائري تحكمه مجموعة محركات وعدة مؤشرات، وبناءً على هذه المحركات يمكن فهم الدور الأمني الدبلوماسي تجاه الفضاء الجيوسياسي الإفريقي. إن الجزائر تدرك تماماً أنها تدير عملية بالغة التعقيد، وهذه العملية الأمنية تظهر في ثلاثة مؤشرات (بوحنية، 2012، ص ص 3-4):

الأول. الدبلوماسية الأمنية التي أصبحت تحكم الجزائر والتي أضحت لازماً إدراكها في التعاطي مع الفضاء الإفريقي "الهش والمأزوم"؛ ولذلك فإن التحرك الجزائري يؤمن بأن الطريق للشراكة الجزائرية الإفريقية تكتيكياً وإجرائياً، إنما يتأتى في اللحظة الراهنة والمدى المنظور من المقاربة الأمنية كأولوية على المقاربة الاقتصادية؛ إذ تشير الإحصائيات إلى ضآلة وضعف التبادل الاقتصادي الإفريقي / الإفريقي والجزائري/ الإفريقي.

الثاني. وضماناً لتأمين الدبلوماسية الأمنية الجزائرية، اتخذت الجزائر منهجاً انكفائياً على الذات قوامه تأمين الأمن بألية تتعامل مع الجريمة الاقتصادية المنظمة التي تنطلق من دول الجوار بعد إسقاط نظام العقيد الليبي معمر القذافي، وسقوط الشمال المالي سنة 2102 بيد الجماعات المسلحة؛ ولذلك لجأت الجزائر في سلوكها إلى قبول دور الفاعل، وإن كان ذلك على مضض، لتتمكن من إدارة التعقيد في بيئة تحكمها حالة عدم اليقين التي تميز منطقة الساحل باعتباره ساحل الأزمات والتهديدات المختلفة صلبة كانت أو لينة. ولعل القارئ المستبطن للتحرك الدبلوماسي الجزائري يقر بأولوية الداخل الجزائري على الخارج الإفريقي المتوسطي، تجنباً لأية تهديدات ترحف من الخارج.

الثالث. في لغة سياسية غير معلنة لا تزال أفريقيا تراوح مكانها في مؤشرات التنمية الإنسانية، وهو ما يجعلها وفق الأدبيات التنموية دولاً هشة، وعلى الرغم من الاختلافات التعريفية، فهناك اتفاق على بعض النقاط الأساسية في معظم الكتابات الأكاديمية والسياسية؛ فقد وجد ستيوارت وبراون أن جميع التعريفات الحالية للدول الهشة تتمحور حول ثلاثة أبعاد رئيسية للهشاشة، وهي: الفشل في بسط السلطة وفي توفير الخدمات وفي الحفاظ على الشرعية، وهو أمر يحدث على التوالي عندما تعجز الدولة عن حماية مواطنيها من العنف، وعن توفير الخدمات الأساسية لكل المواطنين، وعن الحصول على اعتراف بشرعيتها من مواطنيها.

3.2. سلوكيات وممارسات القوات المسلحة الجزائرية لمواجهة التحديات الداخلية والخارجية:

إن وضع ومكانة الجزائر في نطاقها الإقليمي والدولي، جعلها تواجه العديد من المخاطر والتهديدات والتحديات، مصدرها دولي وإقليمي ومحلي، هذا بخلاف إنتشار تيار العنف والإرهاب من عناصر متطرفة دينياً في دول المغرب العربي، بما يؤثر على توجهات

أهمية المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية: مثال يحتذى به

الجزائر السياسية والعسكرية، وبالتالي يؤثر على عمليات التخطيط والتنفيذ لسياساتها وإستراتيجياتها الأمنية والدفاعية. ومن ثم فإن الجزائر في تعاملها مع المعادلة الأمنية والدفاعية الصعبة التي تواجه المؤسسة العسكرية الجزائرية حاضراً ومستقبلاً تركز على كيفية التوفيق بين واجب التنسيق الأمني مع دول الجوار، والالتزام بعقيدة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، سواء كان ذلك على الصعيد السياسي أو العمل العسكري المباشر؛ مما يجعل الجزائر في موقف جد صعب حيال ما يحدث من تعاظم للمخاطر الإرهابية في دول الجوار (بوحنينة، 2012، ص 4).

وربما دفعت لاتخاذ مواقف معينة، وخصوصاً فيما يتعلق بخيار مواجهة التحديات الأمنية أمام ما تعلنه من ثوابت في السياسة الخارجية بعدم التدخل في شؤون الآخرين، ومنها الدعوة لعقد الاجتماعات الأمنية داخل منظمة الاتحاد المغاربي على مستوى وزراء الداخلية كانت تلك الفرصة الأمل للجزائر في متابعة سياسات مكافحة الإرهاب في بلدان الجوار في إطار متعدد الأطراف، دون أن يشكل ذلك تعارضاً مع مبدأ عدم التدخل. وفعلاً عُقدت اجتماعات في ليبيا والجزائر العاصمة من أجل وضع خطة مغاربية تضطلع بمهام محاربة الإرهاب بعد أن تضع ما يسمى بثورات الربيع أوزارها في كل من تونس وليبيا ومصر (بوحنينة، 2012، ص 6).

1.3.2. سلوكيات وممارسات القوات المسلحة الجزائرية على المستوى الداخلي: تعود الجذور المباشرة للتنظيم الإرهابي الى نهاية الحرب الباردة والازمة الداخلية في الجزائر او الحرب الاهلية عام 1992، عندما قرر الاسلاميون الجزائريون اللجوء الى العنف المسلح عقب الغاء نتائج الانتخابات التشريعية التي فاز بها التيار الاسلام السياسي وتوقيف المسار الديمقراطي من قبل المؤسسة العسكرية والقضاء القبض على معظم القيادات المؤسسة للجبهة كعباس المدني وبلحاج وكبار المتعاطفين معها وحل جبهة الانقاذ الاسلامية بحكم قضائي. فبادر المتشددون من الجبهة -مدعومين بالجزائريين العائدين من افغانستان والحالمين باقامة دولة اسلامية - بتأسيس عدة جماعات اسلامية مسلحة ومنها الجماعة الاسلامية المسلحة عام 1992 التي نفذت ابشع العمليات الارهابية والمذابح ضد القوات الامنية والعسكرية الجزائرية، واصبحت لاحقا تستهدف المدنيين العزل والاجانب في البلاد، بل اعلنت الحرب حتى على الجناح المعتدل من الاسلاميين من بقايا جبهة الانقاذ الاسلامية الراضين

للغنف (Boukra,2010,pp 40-41). وقد راح ضحية العمليات العسكرية لهذه الجماعة الالاف من الجزائريين (Benchérif,2012,p 16).

وفي عام 1998 انشقت قيادات مهمة عن الجماعة الاسلامية المسلحة وعلى راسها القيادي حسان خطاب بسبب رفضهم استراتيجية الجماعة الاسلامية المسلحة باستهداف المدنيين الابرياء بذريعة تأييدهم للنظام، واسسوا الجماعة السلفية للدعوة والقتال، معلنين بأن هدف الجماعة الجديدة هو تصحيح مسار الجهاد ضد النظام الجزائري المتهم بالتخلي عن الاسلام، والحث على الجهاد والعمل لتحقيق بناء الدولة الاسلامية في الجزائر ورفض جميع الافكارالاجنبية الوافدة كالشيوعية والعلمانية والديمقراطية وكل فكر يتعارض مع تعاليم السلف الصالح(Boukra,2010,pp 43). كما كان من اهدافها توحيد جميع التيارات المنتمية الى الطريقة السلفية داخل الجزائر(Lounnas,2011,40). فتفككت الجماعة الاسلامية المسلحة وانضم معظم جنودها الى الجماعة الجديدة.

لكن سرعان ما اصبحت هذه الجماعة تستهدف هي الاخرى المدنيين العزل وقوات الامن الجزائرية على حد سواء، فضلا عن استحداث وسيلة جديدة للتمويل والضغط المتمثلة في اختطاف الاجانب، اذ قامت الجماعة في عام 2003 باختطاف 32 سائحا غربيا من منطقة تندوف قرب الحدود الجزائرية-المغربية على يد عبد الرزاق البار الذي قام بايوائهم في جبال ايفوغاس بشمال مالي.

لقد كانت الاستراتيجية الجزائرية في بداية التسعينيات حتى عام 1997تعتمد في المقام الأول على الحسم الأمني او الخيار العسكري لمواجهة الجماعات الاسلامية المتطرفة المسلحة داخل أراضيها إلا أن الخسائر الفادحة الناجمة عن هذه الاستراتيجية ماديا وبشريا، فضلا عن عدم نجاح المؤسسة العسكرية في القضاء نهائيا على هذه الجماعات، جعل السلطات الجزائرية تعدل استراتيجيتها بالدمج بين المواجهة العسكرية والحلول السياسية من خلال مشروع الوئام المدني والمصالحة الوطنية مع المقاتلين الاسلاميين الذين لم يرتكبوا جرائم جرب،المستعدين لنبد العنف وقطع العلاقات تماما مع الراديكاليين مقابل العفو والمصالحة من ناحية مع استمرار المواجهة العسكرية مع المتطرفين الراضين للمصالحة واعلاء صوت العقل من ناحية اخرى(Lounnas, 2013,p149).

أهمية المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية: مثال يحتذى به

ساهمت الاستراتيجية الجديدة لنظام بوتفليقة في اضعاف هذه الجماعات وعودة الالاف من اعضائها الى حضان الوطن من ناحية وتوجيه ضربة قاسية للجماعة السلفية للدعوة والقتال GSPC على وجه التحديد في بداية الالفية الثالثة. اذ اعلن زعيمها حسن خطاب عن استعداد جماعته للحوار مع النظام عام 2003، ولكن سرعان ما حال الجناح المتشدد في الجماعة دون تحقيق ذلك، وتم فصل خطاب من منصبه كقائد اعلى للجماعة، فانشق عنها ومعه أكثر من 300 مقاتل، اعلنوا الهدنة مع الحكومة في عام 2005 ومن ثم سلموا السلاح واستفادوا من العفو العام والمصالحة الوطنية-150 (Lounnas, 2013, pp 150-150).

وعلى الرغم من نجاح السلطات الجزائرية في استتباب الاستقرار نسبيا في البلاد بفضل هذه الاستراتيجية ووجود التنظيم لملاذ آمن في صحارى دول الساحل بالإضافة الى العوامل الاقليمية والدولية الأخرى، إلا أن الارهابيين لايزالون قادرون على القيام بعملياتهم الاجرامية، حيث تشير بعض الدراسات الى وقوع حوالي 1234 عملية ارهابية في البلاد في الفترة ما بين 2001-2011، (Laurence, 2012)، مما يدل على استمرار تهديد الامن الوطني الجزائري في ظل تعدد عوامل عدم الاستقرار كتلك المتعلقة باشكالية الشرعية السياسية للنظام نفسه، العاجز عن تحقيق التحول الديمقراطي ومكافحة الفساد من جهة (زياني، 2009، ص 294)، واخرى تتعلق بتداعيات الربيع العربي كصعود الاسلاميين في معظم دول الجوار، والوجود الفرنسي جنوبي للبلاد.

وعلى الرغم من ارتفاع نفقات الدفاع في الجزائر في عام 2011 وحده بنسبة 44 في المئة، (وفقاً لتقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السلام)، مما يجعل الجزائر سابع أكبر مستورد في العالم للأسلحة التقليدية في فترة 2007-2011. فقد استخدم الكثير من هذه القدرات في مهام مكافحة الإرهاب التي شنت ضد استمرار وجود نشاط القاعدة في منطقة القبائل شرق الجزائر العاصمة. وعندما شن الإرهابيون سلسلة من الهجمات الناجحة بالقبائل ضد مباني حكومية تؤوي مكتب رئيس الوزراء، ووزارة الداخلية في أبريل 2007، وضد مقر الأمم المتحدة في الجزائر العاصمة في نوفمبر 2007. فقد نجحت الجهود لجزائرية المبذولة لمقاومة التنظيم بحيث تضاعلت مخاطرها منذ ذلك الحين، وفي أوائل يوليو 2012، تم الإبلاغ بأن ما تبقى من معازل التنظيم في منطقة القبائل قد وضعت نهاية له وأن بعض

أعضاء التنظيم تشتتوا وتفرقوا، وهو ما يعد واحداً من الانتصارات العديدة على التنظيم في السنوات الأخيرة (spencer,2012,p8) .

لقد شكّلت الاعتداءات الإرهابية على العديد من المناطق والمنشآت الجزائرية، ومنها ذلك الاعتداء الإرهابي على منشأة تيفنتورين مطلع 2013 الحدث الأمني الأبرز، قياساً بحجم الحدث في حد ذاته وتشعباته لاحقاً بما أنه لم يمس الجزائر وحدها وإنما رعايا من عشرات الدول. ففي صباح يوم 16 يناير 2013، دخلت مجموعة مكونة من 32 إرهابياً مسلحاً بأسلحة ثقيلة وسيارات رباعية الدفع وخراطق تفصيلية للمنطقة من الحدود الجزائرية الليبية وتقدمت نحو المنشأة، مستهدفة حافلة متوجهة للقاعدة على متنها رعايا أجانب، وكانت النتيجة وفاة 3 رعايا فرنسيين وبريطاني، ثم توجهت المجموعة على متن سيارتين رباعية الدفع والحافلة نحو القاعدة، وتم دخول المنشأة بعد قتل حارس أمني بحيث أضحت المنشأة رهينة في أيدي المجموعة. كان الحدث الإرهابي المسلح الذي أودى بحياة أكثر من 40 ضحية (من جنسيات مختلفة) يحمل دلالات كثيرة، أهمها "البصمة الاجرامية متعددة الجنسيات"؛ إذ شارك في العملية مسلحون ينتمون إلى 8 جنسيات (كندية، مصرية، ليبية، موريتانية، نيجرية، مالية، فرنسية، جزائرية)، وهو ما يشير حقيقة إلى ما يمكن تسميته بعولمة الإرهاب (بوحنية، 2012، ص 9).

لقد وجدت الجزائر نفسها محط أنظار العالم في تلك الحادثة غير المسبوقة في تاريخ العمل الإرهابي، لا من حيث موقع العملية، ولا من حيث حجمها، ولا من حيث عدد الجنسيات المشكلة للمجموعة التي نفذت الهجوم، كل هذا كان أساساً لما يمكن نعتة بالمراجعات الأمنية الكبرى أجهزة الأمن العالمية لما يمكن لفروع القاعدة أن تقدمه في منطقة قريبة من الساحل الصحراوي، بل أدت تلك العملية إلى إحداث تقييم مغاير تماماً لنتائج الثورة في ليبيا، وبنفس العمق تقييم العمل العسكري الفرنسي في شمال مالي، وقد أدت عملية تيفنتورين إلى فتح مجالات تعاون أمني لم تكن مدرجة في ملفات التعاون الثنائي مع بلدان اعتبرت نفسها لسنوات طويلة غير معنية بمشكلات الإرهاب والقاعدة؛ لذلك سارعت اليابان مثلاً إلى فتح حوار أمني في تعاونها مع الجزائر، وكذلك النرويج، في حين رفضت الحكومة الفرنسية الإقرار بأية حقيقة من وراء التلميحات التي أشارت إلى وجود أخطاء في عملياتها في مالي، بينما انشغلت الولايات المتحدة الأمريكية بتدعيم تحالفها مع الجزائر باعتبارها

أهمية المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية: مثال يحتذى به

حليفاً تقليدياً في ملف مكافحة الإرهاب، ومخاطر القاعدة، وتهديدات الجماعات المسلحة عبر العالم (بوحنية، 2012).

2.3.2. سلوكيات وممارسات القوات المسلحة الجزائرية على المستوى الإقليمي: تشهد السياسة الجزائرية في الآونة الأخيرة حراكاً نشطاً ومكثفاً باتجاه الوسط الجغرافي المحيط بها، من تونس إلى المغرب، ومن النيجر إلى موريتانيا مروراً بمالي، استناداً على العمق الاستراتيجي الذي يمنحها القوة والقدرة على التحرك في محيطها الجيوسياسي، بالنظر إلى البعد الجغرافي والبعد التاريخي والحضاري، وتمتعها بموقع الدولة المركزية في القارة الأفريقية باعتبارها بوابة أفريقيا بالنسبة لأوروبا، وهو موقع تتفرد به مقارنة بالدول الأفريقية الأخرى، وهذه الميزة تعطيها قوة للتحرك في المجالات الحيوية للقارة كدولة مركزية وفاعلة، بالإضافة إلى أن الجزائر تعتبر ثاني قوة اقتصادية في أفريقيا، كما أن أولويات السياسة الجزائرية تركز على الأمن بمفهومه الموسع، وبالتحديد في مجال مكافحة الإرهاب، حيث تتصوي الجزائر تحت 14 اتفاقية دولية في مجال مكافحة الإرهاب (بن عايشة، 2014).

لقد اهتم الاسلاميون المسلحون الجزائريون مبكراً بتطوير علاقاتهم مع محيطهم الاقليمي منذ اعلان الحرب على الدولة الجزائرية، حيث كانت تربطهم علاقات جيدة مع خلية بن لادن في السودان والجماعات الاسلامية بالمملكة المغربية رغم تمسك كل طرف باستقلاليتهم عن الآخر، وتركيز هؤلاء الاسلاميين لعملياتهم العسكرية ضد النظام الجزائري ومؤيديه. إذ نجحت كتيبة مختار بلمختار والاكثر نشاطاً في الجنوب الجزائري في خلق علاقات اجتماعية واقتصادية مع بعض المواطنين في دول الساحل وتحديداً بعض شباب صحاري مالي وموريتانيا والنيجر، مستغلة للظروف المعيشية الصعبة لآبناء هذه المناطق الذين يعانون من ادنى مقومات الحياة الضرورية، وذلك من خلال الزواج وتقديم الدعم والمساعدة للمواطنين المهمشين من قبل الانظمة الحاكمة (Lounnas, 2012, p 46). كما اختار عبد الرزاق الباربا جبال ايفوغاس اقصى الشمال الشرقي لمالي كملاذ آمن لاختباء وتأمين 32 سائحا غربيا بعدما قام باختطافهم في صحراء الجزائر قرب الحدود الجزائرية- المغربية 2003. هكذا بدأت الجماعة توسع من مؤيديها خارج النطاق المحلي الجزائري، ومن ثم تم استغلال تلك الروابط والظروف لاحقا عندما الحق الجيش الجزائري ضربة قاسية بالجماعة السلفية للدعوة والقتال.

وقد فقدت الجماعة الاسلامية للدعوة والقتال مزيدا من قدراتها العسكرية والتمويلية والبشرية والتأييد المحلي منذ عام 2006 نتيجة ممارساتها من جهة وفعالية الاستراتيجية الجزائرية الجديدة لمكافحة الارهاب من جهة اخرى. كما ساهمت الحرب الدولية على الارهاب على تقليص مصادر تمويل الجماعة في العالم العربي وتضامن الاسلاميون المغاربة باوروبا معها نتيجة القوانين المحلية والدولية الصارمة الجديدة التي تجرم تمويل الارهاب. فاضطر زعيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال عبد المالك دروكداي المعروف باسم ابومصعب عبد الودود بالجوء الى استغلال علاقة جماعته مع تنظيم القاعدة الام ومبايعتها في سبتمبر 2006 لتعويض خسائره المادية والبشرية و تغيير اسم جماعته الى تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي 2007. وذلك بعدما اتفق مع الجماعة الليبية المقاتلة والجماعات التونسية والمغربية على مشروع اقامة دولة اسلامية في المنطقة(الهلي، بوبصلة، 2013، ص 13). ولتنفيذ هذه الاستراتيجية، قام التنظيم الجديد بفتح باب الانضمام والتجنيد للمتطرفين حول العالم الاسلامي وتحديدًا من شمال وغرب القارة، وذلك من اجل توحيد صفوفهم للقدرة على مواجهة ما يسمونه التحالف الصهيوني-المسيحي ضد الامة الاسلامية حسب بيان قائد التنظيم الجزائري دروكداي (Lounnas, 2013, pp 48-49).

وأعلن التنظيم بأن هدفه الأساسي هو القيام بعمليات داخل الدول الأوروبية وتحديدًا فرنسا- المتهمة بتأييد النظام الجزائري- الا أن تعزيز نظام التعاون الامني للاتحاد الاوروبي مؤخرا عرقل بشكل كبير مشروع التنظيم، فلم ينجح في توجيه ضربات مؤثرة داخل اوروبا، اللهم الا تفجيرات مدريد باسبانيا ومحاولات فاشلة بفرنسا قبل ذلك، لذا تحولت الاستراتيجية الى التوجه نحو العدو الأقرب بدول منطقة الساحل (Daguzan, 2011, p33). حيث الملاذ الآمن لاقامة قواعد عسكرية للتنظيم في الصحراء وبغرض استهداف الرعايا والمصالح الغربية والفرنسية على وجه التحديد في المنطقة. وذلك لتحقيق مكاسب تمويلية من خلال اختطاف الرهائن واطلاق سراحها مقابل دفع الفدية التي تقدر في الغالب بعشرات الملايين الدولارات الامريكية من اجل القيام بمزيد من التجنيد والتسليح من جهة والقدرة على استهداف المصالح الغربية والانظمة التي اعلنت الحرب على الارهاب في المنطقة كالنظام الجزائري والموريتاني من جهة أخرى (بن عايشة، 2014).

أهمية المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية: مثال يحتذى به

كما استنقذ التنظيم من حيث التمويل والقدرات العسكرية والاعلامية بهذه المبايعة واستطاع جذب المزيد من الفدائيين المغاربة العائدين من العراق وكذلك التجنيد من دول الساحل ومن منطقة الصحراء الغربية. فاضحت قادرة على توجيه ضربات قاسية الى عدة دول في منطقة المغرب الكبير والساحل الافريقي. لذا شهدت منطقة المغرب العربي فيما بين 2007-2009 سلسلة من العمليات الانتحارية والتفجيرات والسيارات المفخخة استهدفت المباني الحكومية والقوات الامنية في الجزائر والمغرب، بل تعرض موكب الرئيس الجزائري بوتفليقة لمحاولة التفجير في سبتمبر 2007 (Daguzan, 2011, p33).

كما تعززت عمليات اختطاف الاجانب وتحديد الاوروبيين في كل من مالي والنيجر والصحراء الغربية في نفس الفترة، وذلك من اجل توجيه رسائل الى العالم وخصوصا فرنسا وحكومات دول المنطقة والتي مفادها بأن التنظيم قادر على تهديد مصالحها ومصالح حلفائها الغربيين في المنطقة من جهة ومن اجل ان تضغط الشعوب على الحكومات لاعادة النظر في سياساتها تجاه الاسلاميين من جهة ثانية، والاستفادة ماديا من دفع الفدية مقابل اطلاق الرهائن الغربية، او تبادل الاسرى كما حدث في قضية الرهينة الفرنسية كاميت 2010، حينما اطلق التنظيم سراحها مقابل الافراج عن ارابيين جزائري وموريتاني في سجون بماكو من جهة ثالثة (Lounnas, 2013, p 52) .

لكن على الرغم من تكثيف نشاطه في الساحل، إلا أن كثير من المراقبين كانوا يقللون من قدراتها الحقيقية ويؤكدون على امكانية الدول المعنية على القضاء عليه، بل كانت كثير من الدراسات تشير في أواخر عام 2009-2010 الى تراجع ملحوظ لقدرات التنظيم القتالية نتيجة قتل او القبض على الكثير من امرائها من قبل الجيش الجزائري، وقد قدر عدد القتلى من الارهابيين في عام 2009 بحوالي 355 قتيل من بينهم اكثر من عشرين أميرا (Taje, 2011, p282) فضلا عن ظهور التنافس الشديد على الزعامة داخل التنظيم الذي احدث انشقاقات في صفوفه واسفر عن انشاء حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا عام 2011، إلا أن الكثيرين يرون منها مجرد انشقاقات تكتيكية لتحقيق فرص جديدة للتمويل والتجنيد (كربوسة، زروال، 2013، ص14).

وقد استفاد تنظيم القاعدة وحلفائه من الحراك الشعبي بشمال افريقيا ومن انتشار الأسلحة الليبية بالمنطقة على وجه الخصوص، كما استغلوا صراع الطوارق بقيادة الحركة

الوطنية لتحرير ازواد الانفصالية ضد بماكو - بالإضافة الى ظهور جماعات سلفية جهادية أخرى كانصار الدين وحركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا - للسيطرة على شمال البلاد وطرده الانفصاليين الازواديين من المدن الرئيسية بسبب اختلاف الاهداف و الايديولوجية. وبهذا تتمكن هذه الجماعات المتطرفة بالحكم في هذا الاقليم بلا منازع قرابة عام كامل، مارست فيه اشيع انواع الانتهاكات لحقوق الانسان تحت دعاوى تطبيق الحدود كالرجم والجلد وقطع الأيدي دون توفير ابسط شروطها المنصوص عليها في الشريعة الاسلامية التي يدعون تطبيقها وكذلك هدم الاضرحة والتراث الانساني في مدينة تنبكتو. وقد مثل ذلك تعزيزا لقدرات الحركات الاسلامية المتطرفة في شمال وغرب القارة، حيث أشارت معظم التقارير باستفادة حركة بوكو حرام النيجرية وحركة الشبيبية الصومالية وجماعة انصار الشريعة في تونس من هذا الوضع سواء من حيث التدريب او التسليح والدعم اللوجستي (Zahabi, 2012, p10).

وعلى الرغم من النجاح النسبي للتدخل العسكري الدولي بقيادة فرنسا في مالي لمحاربة الإرهاب واسترداد الوحدة الترابية والسيادة المالية على كامل أراضيها، وما مثل ذلك من توجيه ضربة قاسية لهذه الجماعات المتشددة في المنطقة إلا أن عدد كبيرا من عناصرها قد تسلل إلى الدول المجاورة كليبيا على سبيل المثال حسب بعض التقارير وبالتالي لاتزال قادرة على تهديد الأمن الإقليمي والدولي. وقد تجلى ذلك سريعا عندما اقدمت كتيبة الموقعين بالدماء - التي يتزعمها مختار بلمختار - على احتجاز 132 من الرعايا الاجانب الذين يعملون في احدى محطات الغاز بإن امناس بولاية الاليزي الواقعة في الجنوب الشرقي للجزائر (محمد عبد الحليم، 2013، ص 118). ولاتزال حركة التوحيد والجهاد تحتجز دبلوماسيين جزائريين بعدما اعلنت عن قتلها لنائب القنصل العام الجزائري بمدينة غاوو. كما تبعتها في مايو ويونيو من نفس العام، اعتداءات لعناصر من حركة التوحيد والجهاد في غرب افريقيا على قاعدة عسكرية وموقع استخراج الايورانيوم لشركة اريفا الفرنسية، اودت بحياة عشرات من الجنود النيجريين بإقليم إغاديز شمال النيجر.

3.3.2. سلوكيات وممارسات القوات المسلحة الجزائرية على المستوى الدولي: تعتبر الجزائر من الدول التي تؤمن بمقاربة شاملة وجماعية لمكافحة التطرف المسلح والمشاكل الأمنية بشكل عام. وتركز المقاربة الجزائرية على الجمع بين الحلول الامنية والقانونية

أهمية المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية: مثال يحتذى به

والسياسية والاقتصادية بالتوازي وعلى ضرورة التنسيق والتعاون الجماعي بين الدول في هذا الإطار (Cherif,2009,p 68)، وذلك نتيجة خبرتها في الحرب ضد الجماعات الراديكالية منذ أكثر من عقدين من الزمان. لقد روجت الدبلوماسية الجزائرية لهذا الاقتراب في المحافل الدولية والإقليمية إلى أن تطور التهديد الارهابي في المنطقة بداية الالفية الثالثة، فأصبحت معظم الدول مقتنعة بضرورة التنسيق والتعاون الأمني بينها ومحاربة الارهاب. كما سعت الجزائر إلى تطبيق هذه المقاربة في الساحل، من خلال عقد عدة لقاءات ومؤتمرات رسمية وندوات بحثية في الجزائر وفي الدول المعنية حول الارهاب في الساحل ووسائل مواجهته. ومن بين هذه الاجتماعات الرسمية، ذلك اللقاء الذي جمع بين مسؤولين أمنيين وسياسيين من دول منطقة الساحل في يماكو 2008 بمشاركة الجزائر، لبحث امكانية وضع مقاربة جماعية مشتركة لمواجهة المشاكل الامنية.

كما تعد الجزائر من الدول الراضة لدفع الفدية مقابل الافراج عن الرهائن التي يختطفها تنظيم القاعدة في الساحل بين حين وآخر او التفاوض معه حول تبادل الأسرى على خلاف بعض شركائها في المنطقة كمالي التي اصبحت وسيطا بين التنظيم والقوى الغربية منذ 2003. اذ تعتبر الجزائر دفع الفدية مصدرا من المصادر الرئيسية لتمويل القاعدة بجانب التهريب للمخدرات والماس وغيرها خارج نطاق منطقة الساحل،(Boukra,2012 pp 55-56) وتعزيزا لعملياتها الاجرامية وقدراتها التجنيدية في منطقة تعاني من ارتفاع معدلات البطالة.

وكانت الدبلوماسية الجزائرية قد كثفت جهودها في المحافل الاقليمية والدولية لحث الجميع على خطورة الملايين من الدولارات التي تدفع للارهابيين على الامن والاستقرار في القارة وعلى ضرورة تجريم ذلك بالقوانين الوطنية والدولية. فنجحت الجزائر في اقناع القادة الأفارقة والتصويت لصالح اقتراحها ضد دفع الفدية في قمة الاتحاد الأفريقي بمدينة سيرت الليبية في يونيو 2009، حيث ادان الاتحاد الافريقي بشدة دفع الاموال للجماعات الارهابية وطالب المجتمع الدولي بتجريم دفع الفدية(بويبية، 2009، ص 111).

كما قامت الجزائر بدور هام عام 2009 في تقريب وجهات النظر بين الدول الساحل الثلاثة مالي، والنيجر وموريتانيا، حيث تم انشاء هيئة الاركان العسكرية المشتركة لدول الميدان -الدول الثلاثة بالاضافة الى الجزائر- في لقاء تمنغست، وذلك من اجل المزيد

من التنسيق وتبادل المعلومات لتحديد وسائل مواجهة جماعية للأنشطة الارهابية والجريمة المنظمة في المنطقة وتأمين الحدود المشتركة. وقد انضمت الدولة الليبية الى جهود دول الميدان لمواجهة العدو المشترك، حيث تم التوصل في اغسطس 2009 بمقر هيئة الاركان بتمنراست إلى خطة متكاملة تضمنت ما يلي (عطية، 2013، ص 13):

أ. بناء قوة عسكرية نظامية قوامها خمسة وعشرين ألف جندي بمشاركة مقاتلي الطوارق.
ب. دعم جهود السيطرة الحكومية على الحدود بالمنطقة، حيث تساهم الجزائر وحدها بقوة عسكرية بقدر سبعة آلاف جندي، وتدريب القوات المشتركة تحت قيادتها وتزويدهم بالأسلحة، بينما تتكفل ليبيا بالدعم المالي.

وتوصلت دول الميدان عام 2010 الى انشاء وحدة الاندماج والاتصال بالجزائر العاصمة لتتولى مهمة تبادل المعلومات المخبراتية. وقد سبق ان نجحت الدبلوماسية الجزائرية في اقناع الدول الأفريقية لتبني رؤيتها المكافجة الارهاب في قمة منظمة الوحدة الأفريقية بالجزائر عام 1999، واصبحت تحتضن المركز الأفريقي للدراسات والأبحاث حول الإرهاب التابع للاتحاد الأفريقي منذ 2004، (عطية، 2013، ص 19) فضلا عن تنظيم السلطات الجزائرية عدة ندوات بحثية ومؤتمرات دولية حول الارهاب في الساحل وسبل مواجهته. وتأتي هذه الجهود الجزائرية لتفعيل التعاون الاقليمي وافرقه وسائل مواجهة المشاكل الامنية للحيلولة دون تدخل القوى الغربية التي اصبحت تهتم بشكل غير مسبوق بمنطقة الساحل تحت دعاوى مكافحة الارهاب.

3. العوامل المؤثرة على المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التهديدات الأمنية

1.3. العوامل الداخلية:

1.1.3 الصعوبات والتهديدات الأمنية والدفاعية الداخلية: تعد الصعوبات والتهديدات الأمنية والدفاعية الداخلية من العوامل الرئيسية التي تؤثر على حالة الاستقرار السياسي داخل الدولة الجزائرية، والتي تؤثر أيضا وبشكل مباشر وغير مباشر على قدرات المؤسسة العسكرية الجزائرية، وخصوصاً إذا باتت التهديدات الأمنية الداخلية مدى عند اندلاع الازمة الجزائرية خلال حقبة التسعينيات من القرن العشرين واجه الجيش الوطني الشعبي العديد من الصعوبات في إطار التعامل المتغيرات الداخلية الجديدة، وأمام العمليات النوعية التي

أهمية المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية: مثال يحتذى به

استهدفت وحدات الجيش ومنشآته كان لزاما على الجيش الجزائري وضع استراتيجية جديدة لمواجهة هذا التطور.

وفي هذا الشأن ربما يعتقد البعض ان الجماعات الارهابية والعمليات التخريبية لم تستهدف المنشآت الحيوية للجيش، وهذا غير صحيح فقد استهدفت العمليات الارهابية قواعد وتكنات الجيش، ومنها على سبيل المثال المنشآت العسكرية في العاصمة (الاميرالية)، كما تم استهداف الوحدة البحرية 337 التابعة للقوات البحرية الجزائرية، كما استهدفت العمليات الارهابية احدى البطاريات التابعة للمجموعة 14 للوسائل المضادة للطائرات التابعة لقيادة الدفاع الجوي عن الاقليم، إن مثل هذه العمليات النوعية وما نتج عنها من أضرار دفع قيادة الجيش الوطني الشعبي على تغيير استراتيجيته للتعامل مع هذا الوضع الاستثنائي(جرجرة، 2001).

2.1.3 تحمل القوات الأمنية أعباء مواجهة التهديدات الداخلية: من الملفت للنظر أن القوات شبه العسكرية والميليشيات الوطنية هي التي فعلت الكثير في القتال الفعلي خلال الحرب الأهلية الجزائرية، وليس الجيش النظامي على الرغم من أن الأخير هو الذي استنزف الكثير من الموارد من الأمة لفترة طويلة. فقوات الأمن الوطني، ولواء الحرس الجمهوري، وقوات الشرطة، والدرك كان معظم مهامها الأمنية لمكافحة الإرهاب(Cordesman,2005,p 29). وهو الأمر الذي يدفع باتجاه ضرورة مراجعة المهام والأدوار الأمنية والدفاعية الوطنية لكل من الجيش الجزائري والقوات شبه العسكرية والشرطة الوطنية، على أسس أكثر واقعية وموضوعية. وبالإضافة إلى المشاكل الأمنية الداخلية الجزائرية، فإن من المشكلات التي نواجه المؤسسة العسكرية الجزائرية هي تلك الدرجة العالية من التسييس والبيروقراطية وبعض جوانب الفساد، وهو الأمر الذي يتطلب الكثير من المساعي والجهود الوطنية من أجل تغيير هذا الوضع آنياً ومستقبلياً.

3.1.3 حتمية الإصلاحات السياسية الجزائرية: لقد كانت لدى النظام الجزائري حتى الوقت الراهن القدرة على تقادي تأثيرات عدوى ثورات الربيع العربي التي أطاحت بحكومات أخرى في العالم العربي(تونس، مصر، ليبيا، اليمن). وتمكّن من وقف الاحتجاجات والاضطرابات الداخلية عن طريق مجموعة من الإصلاحات ومنها إعادة توزيع عائدات البلاد الضخمة من النفط والغاز. لكن ربما لا يمكن لهذا التدبير أن يستمرّ وخصوصاً إذا كان هذا الإجراء مجرد

عملية مؤقتة. وهو ما يعني إمكانية تصاعد المظالم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية الكامنة، إذا ما تركت دون عمليات اصلاحية مستديمة، وهو ما يمكن أن يؤدي إلى التفاقم والتحول إلى ثورة شعبية تهدد الاستقرار السياسي في البلاد. ولذا يجب على النظام الحاكم البدء بعملية إصلاح سياسي واقتصادي واجتماعي حقيقية لصالح جميع الشرائح والفئات داخل المجتمع الجزائري.(عاشي،2013)

إذن فالتغييرات السياسية الإقليمية الناجمة عن سقوط ثلاثة أنظمة في شمال افريقيا وهي: تونس ومصر وليبيا، في إطار ما يسمى بالربيع العربي، وموجة الاصلاحات السياسية بالمغرب، والتطورات في باقي الدول المجاورة، جميعها تجعل الجزائر تقف بين خيارين الاستمرار أو التغيير، فإما الدخول في المسار الديمقراطي، وتقديم اصلاحات جوهرية كالمغرب، أو الاستمرار في فرض هيمنة ونفوذ المؤسسة العسكرية على الحياة السياسية مع كل ما يمكن أن يترتب على ذلك من تداعيات على النظام السياسي الجزائري بأكمله .

د. ضرورة الحفاظ على الأمن القومي الجزائري: إن التحديات والتهديدات التي تواجه الجزائر في المجال العسكري (الأمنى / الدفاعي)، والتي تنعكس في مجملها على منظومة الأمن القومي الجزائري، فالجزائر تقع في مناخ جيو سياسي، وجيو . بوليتيكي متغير وشديد التأثير بفعل تعدد العوامل والمداخلات والمعطيات، فمنطقة المغرب العربي تعرف سجلاً سواء فيما بين الدول الإقليمية، أو فيما بينها وبين القوى الخارجية / الفاعلة. وعليه فان الصراع والتنافس بين الجزائر والمغرب ومن قبل ليبيا(القذافي) حول الزعامة الإقليمية والريادة بالمنطقة، ورغم ما يبدو من تضحيات وتداعيات لهذا التوجه، وخصوصاً فيما يتعلق بالإنفاق العسكري المتزايد، وفيما يتعلق بضرورة مواجهة العديد من المخاطر والتهديدات والتحديات الداخلية والإقليمية والدولية التي تؤثر على الأمن القومي الجزائري، سواء كانت قائمة بالفعل، أو كامنة، أو محتملة، والتي قد تكون مباشر أو غير مباشرة. فإن إعطاء أولوية لحماية وصيانة الأمن الجزائري يمثل في حد ذاته أحد المهام الصعبة أمام أي نظام حاكم جزائري حاضراً ومستقبلاً (Spencer,2012).

2.3. العوامل الخارجية:

1.2.3. مدى فعالية التنسيق والتعاون الإقليمي والدولي في التعامل مع أزمة الطوارق (بوحنية، 2012): اعتبرت منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية

أهمية المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية: مثال يحتذى به

البالغة الحساسية أمنياً، كما عدت أزمة الطوارق من أقدم وأعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري بل ويعتبر حضورها ضمن الشواغل الأمنية الجزائرية منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات دوائر إستراتيجية أخرى. وتعد أزمة الطوارق موروثاً استعمارياً يرجع تاريخه إلى استقلال كل من ليبيا 1951، والنيجر 1960، ومالي 1960، وبوركينا فاسو 1960 والجزائر 1962، عندما وجدت القبائل الطوارقية المتمركزة في الصحراء الكبرى نفسها مشتتة بين هذه الدول ذات السيادة، والتي اتفقت على احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" المنصوص عليه في ميثاق منظمة الوحدة الإفريقية سنة 1963. ومعلوم أن التقسيمات الجغرافية للصحراء التي تمت بالاتفاق بين فرنسا، التي كان أكبر جزء من الصحراء تابعاً لها، وإسبانيا وإيطاليا تم تقطيعها بشكل هندسي لم يراع الحدود الأنثروبولوجية (العرقية والدينية) للمجتمعات الإفريقية والقبائل الصحراوية (الطوارق فيما يخص حالة الجزائر).

وفي ظل هذا الواقع، انقسم الطوارق في رؤيتهم إلى موقفين: أولهما. موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طوارقية في الصحراء الكبرى. وثانيهما. موقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية، حتى وإن كان أغلب الطوارق في الأصل لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنتقلاتهم التي تتساير مع التقلبات المناخية. ومنذ ذلك الوقت وعلاقات الطوارق مع الأنظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر سيما دولتي مالي والنيجر اللتان مارستا تهميشاً وقمعا ضد سكان شمال كل منهما خلال عشية الثمانينيات من القرن العشرين مما أجبر الطوارق على الهجرة إلى الجزائر وليبيا، وعلى حمل السلاح في وجه جيوش النيجر ومالي للمطالبة بحقوقهم.

ونتيجة للموقف الأخير، ظهرت مجموعة من حركات الأرواد تسمي نفسها تحريرية تمرت على سلطة الحكومات المركزية لمالي والنيجر وقادت خلافاتها معها وتحركاتها ضدها إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر، وفضلاً عن التبعات الإنسانية والمشكلات الأمنية (تهريب، تجارة مخدرات، اعتداءات على مواطنين جزائريين وغيرها) التي أفرزها وجود هؤلاء اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية واستخدامهم كمناطق انكفاء إستراتيجي وانسحاب في حال ملاحظات من طرف القوات النظامية النيجرية

أو المالية. ولا تستبعد بعض التقارير أن تكون العمليات المسلحة التي قاموا بها ضد بلدانهم الأصلية (وبتحديد ضد ثكنتين عسكريتين للجيش المالي في كيدال) انطلقت من الأراضي الجزائرية وبالتعاون مع أفراد قبائلهم الذين لم يغادروا مواطنهم في مطلع تسعينيات القرن المنصرم أو حتى سنة 2006.

خريطة توضح مناطق تواجد الط وارق في المنطقتين المغاربية والساحلية



المصدر: د. بوحنيه قوي، "إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي" تقرير مركز الجزيرة للدراسات(الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، 03 يونيو 2012)

<http://studies.aljazeera.net/reports/2012/06/20126310429208904.htm>

وقد قادت هذه العمليات إلى توتر إقليمي بين البلد المستقبل (الجزائر) والبلدان الأصلية للاجئين (مالي والنيجر) كادت أن تؤدي إلى انفلات الوضع الأمني هناك، وإلى فتح جبهة جنوبية للقتال بالنسبة للجزائر، في الوقت الذي كانت تعاني فيه من حرب أهلية في شمال البلاد الذي كان يعاني في أواخر الألفية المنصرمة وهو ما كان يتطلب من النظام الحاكم الجزائري تكريس جهده الأمني والعسكري للتعامل مع هذا التهديد المباشر للأمن القومي الجزائري.

وقد تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية. غير أن هذه السياسة الجزائرية لم تكف لدرء تهديد

أهمية المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية: مثال يحتذى به

الحركات الأزرادية والحد من نشاطهم المسلح، لأن مالي والنيجر لم تقدما، وبشكل مواز لما قامت به الجزائر، أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق بشكل يخدم استقرار المنطقة، بل أعطت سياستها تجاه السكان الشماليين وضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا وسياسيا فيهما الحجة للطوارق للثورة ضد حكومتيهما؛ سيما وأن الطوارق لم يجدوا بديلا عنها أمام استمرار تدهور أحوالهم الاقتصادية، وتجاهل مطالبهم من طرف حكومتي باماكو ونيامي.

وقد قامت الجزائر من منطق ومبدأ حسن الجوار بوساطة لتسوية مشكلة الأزواد منذ عام 1991 وحتى الوقت الراهن بين الأطراف المتنازعة. وما يمكن الإشارة إليه أن الجزائر بقدر امتلاكها وتحريكها للمساعي والجهود الدبلوماسية المعززة لعلاقات حسن الجوار وتسوية النزاعات بالدول المجاورة، إلا أن هشاشة الأبنية السياسية في تلك الدول المجاورة، وشساعة مناطق الصراع، زاد من الصعوبات والتحديات التي تواجه النظام الحاكم الجزائري في تطويق واحتواء الصراعات المستمرة.

2.2.3 مدى واقعية المنظور الأمني الجزائري للفضاء المغاربي والأفريقي: تشترك دول المغرب العربي وإفريقيا في كونها ساحة للتنافس الاستراتيجي العالمي خصوصا الأمريكي والأوروبي، وفي ظل غياب إستراتيجية أمنية موحدة صار كثير من الباحثين يرون أن الدول المغاربية تتحدث لغة إستراتيجية لا تفهمها الدول الإفريقية أو تتخوف من مقاصدها. فالدول المغاربية وخصوصا الجزائر ترفض إيواء القيادة العسكرية الأمريكية في إفريقيا (أفريكوم) بل وتسعى لإقناع دول إفريقية بعدم إيوائها، وهو أمر تنتظر إليه الدول الإفريقية بعين الريبة لأنها لا تملك لا المال ولا الثروات ولا الموقع، وربما ولا حتى الاستقرار السياسي السائد الذي يجعلها ترفض مساعدات أمريكية ستجنيها لو هي استضافت الأفريكوم. أضف إلى ذلك الراء السياسي السائد مغاربيا فكل دولة تعتبر نفسها شريكا إستراتيجيا للولايات المتحدة. ويبدو أن الدول المغاربية الأكثر نشاطا على الساحة الإفريقية (ليبيا - الجزائر - المغرب) لا تعني ضرورة دفع تكلفة (الريادة) فالنفوذ يقاس أيضا بما يدفع نقدا (تعاون، مساعدات)؛ وهنا مكن الخلل في (الإستراتيجيات) المغاربية فهي تسعى لإخراج إفريقيا من دائرة النفوذ الأجنبي، لكنها لا تريد تحمل تبعات ذلك سياسيا وماليا؛ كما أنها تقيم علاقات وطيدة مع نفس القوى الأجنبية، كما أن الحديث عن التضامن الإفريقي وعن المصير المشترك لا يقارن

واقعيًا بالمصالح والمنافع المتبادلة الفعلية. وبالتالي فإن المنظور الأمني الجزائري للفضاء المغربي والأفريقي يقترن بالمعايير التالية (بوحنية، يونيو 2012):

أ. تُفضل الجزائر دبلوماسية الفعل Action Diplomacy على دبلوماسية التصريحات، وهي تتحرك دائماً وفق هذا الإطار العام في حالات الاستقرار أو حالة التآزم في العلاقات مع دول الجوار.

ب. ترى الجزائر أنّ في تعاطيها السياسي مع الفضاء الأفريقي ينبغي أن تكون هناك تكلفة Cost اقتصادية وسياسية يجب التضحية بها، ضماناً لاستقرارها، وقد أفلحت الجزائر في إدارة هذه العلاقات وتجنب أنواع التمزق ودعوات الانفصال، وحافظت على كيانها الموحد، بل إنها أجبرت القوى الكبرى على قبول منطقها في التصدي لما يعرف بظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة.

ج. ترى الجزائر في جميع المشاكل المطروحة في أفريقيا أنّ التحرك الجماعي "ضمن المجموعة الإفريقية" هو الحل الأكثر كفاءة والأقوى فاعلية.

د. من هنا تأتي أهمية التنسيق الأمني المحلي، أي بين الدول المعنية فقط دون غيرها وهو ما تحاول الجزائر القيام به، وقد دفعها ذلك الاهتمام إلى إنشاء مركز قيادة إقليمي في تمنراست (في الجنوب الجزائري) بهدف تنسيق تحركات جيشها مع تلك التي تقوم بها جيوش كل من موريتانيا ومالي والنيجر، كما شهدت هذه المنطقة من الصحراء الجزائرية اجتماعات في نهاية سبتمبر من سنة 2011 لمجلس رؤساء أركان الجزائر ومالي وموريتانيا والنيجر بهدف وضع إستراتيجية موحدة لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة .

من ناحية أخرى يظل توتر العلاقات المغربية - الجزائرية يمثل أحد المخلفات أو الموروثات الاستعمارية سواء تعلق الأمر بمشكلة الحدود بين الدولتين، وكان سعي كل دولة منهما إلى تسوية مشاكلها الحدودية وضمان استقرارها عاملاً محفزاً في حدوث مواجهات مباشرة بينهما، حيث كان النزاع بين الجزائر والمغرب في 1963 فيما سمي بحرب الرمال، نتيجة المطالب المغربية بضم بعض الأراضي الجزائرية (إقليم تندوف) والموريتانية، وانعكس توتر هذه العلاقات على مجمل العلاقات البينية بين الدولتين، حيث ظلت العلاقات بينهما متوترة، وكثيراً ما استعملت كوسيلة للضغط السياسي في سبيل تغيير بعض المواقف المناوئة لطرف

أهمية المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية: مثال يحتذى به

ما، أو لتحقيق نوع من التوازن في المنطقة، والجدير بالذكر أن المغرب لم تعترف بالحدود الجزائرية رسمياً إلا في عام 1989 .

أما المشكلة الأخرى التي ساهمت في استمرار توتر العلاقات بين الدولتين فهي مشكلة الصحراء الغربية، حيث ظلت هذه المشكلة موضع خلاف بين الدولتين المغاربيتين، نظراً لتضارب المصالح بينهما، فالمغرب ومنذ سنة 1955 يطالب بضرورة تكثيف الجهود لاسترجاع المغرب سيادتها على الصحراء، وتم التأكيد على ذلك من خلال دستور عام 1961، بأن الصحراء جزء لا يتجزأ من المغرب، وكان دلالة واضحة على عدم اعتراف المغرب بمبدأ احترام الحدود الموروثة، ويعتبر مارس 1976 نقطة التوتر الحاسمة للعلاقات بين الدولتين، وذلك بسبب اعتراف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية، وفي 22 فبراير 1982 تم الاعتراف بالجمهورية الصحراوية كعضو في منظمة الوحدة الإفريقية من قبل 26 دولة. أما الجزائر فقد استندت في موقفها تجاه الصحراء بناء على مبادئ دبلوماسيتها وسياستها الخارجية (حق تقرير المصير، ومساندة الحركات التحررية) ومن ثم ساندت الجزائر محاولات تسوية الخلاف الصحراوي عن طريق المقترح الأممي، بإجراء استفتاء حول تقرير المصير للإقليم، وفي سياق هذه الظروف والمتغيرات فخلال الظروف الأمنية الداخلية التي شهدتها الجزائر في تسعينيات القرن الماضي، تصاعدت الإتهامات الجزائرية بتواطؤ المغرب فيها، وهو ما دفع الجزائر لغلق الحدود البرية منذ عام 1994 (علي جهاد، 2012).

والجدير بالذكر أنه حتى الوقت الراهن، فقد كانت التوترات السياسية حول الصحراء الغربية، والحدود المغلقة بين الجزائر والمغرب، وسباق التسلح بين الدول المغاربية خصوصا المغرب وليبيا في عهد القذافي من العوائق الرئيسية أمام تحقيق خطط طويلة الأمد لتعزيز التكامل عبر منطقة المغرب العربي في شمال أفريقيا. إن استمرار مثل هذه المشكلات بدون إيجاد تسويات مناسبة لها سيساهم في تكريس التوترات، وزيادة الأعباء والمهام الأمنية والدفاعية على المؤسسة العسكرية الجزائرية، كما يمثل استنزافاً لها خصوصا في ظل المساحة الواسعة للدولة الجزائرية ومع الأطراف المتزامية لحدودها، وهو ما يرفع من تكاليف ومتطلبات صيانة السلامة الإقليمية وحماية منظومة أمنها القومي .

3.2.3 مدى واقعية المنظور الأمني الجزائري تجاه الاهتمامات الدولية الأمنية في المنطقتين المغاربية / الأفريقية: تجدر الإشارة إلى أن للولايات المتحدة الأمريكية نمطين من المصالح السياسية في المنطقة المغاربية بشكل خاص والقارة الأفريقية بشكل عام، وهما (يوحنية، 2012) :

أ. المصالح المرتبطة بمكافحة الإرهاب الدولي: وذلك إشارة إلى الاهتمام الأمريكي بمعادة الأيديولوجيات الراديكالية الداعية إلى استخدام العنف ضد الوجود الأمريكي من منشآت وأفراد، وإلى الدول التي تؤيد هذه الأيديولوجيات، وفي هذا الإطار، برز في السابق كل من ليبيا والجزائر كدولتين سعت الولايات المتحدة إلى استقطابهما، وقد نجحت في ذلك .

ب. المصالح المرتبطة بالنفوذ الأمريكي العالمي: سواء كان ذلك، في الوطن العربي أو في غرب المتوسط، وجنوب أوروبا أو في أفريقيا. وهذه المصالح تشير إلى الوجود العسكري والتنسيق الاستراتيجي، بل والتبعية الاستراتيجية لبلدان المنطقة، للولايات المتحدة الأمريكية. وهنا تبرز تونس والمغرب كنقطتي ارتكاز لهذه المصالح، إذ أنه خلال الإدارة الثانية لريغان نجحت الولايات المتحدة نجاحاً ملموساً في دمج تونس والمغرب في إطار هذه المصالح. ومن ثم فإن الاهتمام الغربي بمنطقة صحراء الساحل الإفريقي، على الصعيد الأمني تنامي أساساً في إطار ما يسمى بالحرب على الإرهاب التي تقودها الولايات المتحدة الأمريكية منذ تعرضها لهجمات الحادي عشر من سبتمبر 2001. ففي هذا الإطار قررت الإدارة الأمريكية برئاسة بوش الابن في نهاية سنة 2006 إنشاء القيادة العسكرية الخاصة بإفريقيا (الأفريكوم AFRICOM)، وتم الإعلان عن تكوينها رسمياً في فبراير 2007، وبدأت العمل في أول أكتوبر 2008 انطلاقاً من مدينة شتوتجارت الألمانية مقر القيادة العسكرية الخاصة بأوروبا على أن يكون مقراً مؤقتاً إلى أن توافق إحدى الدول الأفريقية على أن تكون مقراً لها، وكانت الجزائر مرشحة أساساً أن تكون المقر الدائم لها، إلا أن رفض الجزائر لهذا المقترح، دفع الولايات المتحدة للبحث عن دولة أخرى، وقد وافقت دولة جيبوتي على القيام بذلك فعلياً. ويعتبر إنشاء الأفريكوم خطوة حاسمة ودالة على رغبة أمريكية صارمة في التواجد العسكري الفعلي فوق الأراضي الإفريقية وهو ما ترفضه رفضاً صارماً أغلب الدول المعنية. فقبل ذلك ساعدت الولايات المتحدة في إطار حربها على ما تطلق عليه الإرهاب، على تدريب فرق من جيوش دول الساحل على مكافحة الإرهاب، وذلك أولاً في إطار ما يعرف بـ"مبادرة دول

أهمية المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية: مثال يحتذى به

الساحل لمكافحة الإرهاب" التي أطلقتها في بداية 2003 ثم بعد ذلك وانطلاقاً من سنة 2005 في إطار ما يعرف بـ "مبادرة مكافحة الإرهاب ما بين الدول المطلة على الصحراء Trans-Saharan Counter Terrorism Initiative (TSCTI)"، وهي المبادرة التي تم فيها إلحاق دول المغرب العربي بالمبادرة السابقة التي كانت تضم فقط دول الحافة الجنوبية للصحراء. (Spencer, 2012, p5)

4.2.3 طبيعة النتائج الكارثية للآزمات الأمنية الإقليمية / الأفريقية: كان التأثير الإقليمي المباشر لأزمة مالي هو إحياء النشاط الإرهابي في بلاد المغرب العربي من جديد؛ حيث تحولت مالي إلى نقطة ارتكاز مهمة للتنظيمات الإرهابية في شمال إفريقيا، سواء من خلال تأمينها ملاذاً آمناً للإرهابيين أو معقلاً للتدريب أو نقطة انطلاق لهم أو وجهة نهائية لنشاطهم. ولذلك فإن تصاعد المخاطر وزعزعة الأمن الإقليمي كان نتيجة متوقعة مع زيادة انتشار الأسلحة التي تدفقت على المنطقة بعد انهيار نظام القذافي في ليبيا. كما شكلت عودة المرتزقة من ذوي الخبرة العسكرية من ليبيا دعماً لقدرات الجماعات المسلحة، وهناك أيضاً أدلة على التعاون بين القاعدة بالمغرب الإسلامي وجماعة بوكو حرام في نيجيريا التي كانت مسؤولة عن عدد متزايد من الهجمات العنيفة بما في ذلك تفجير انتحاري لمقر الأمم المتحدة في أبوجا في أغسطس 2011 التي قتل فيها 24 شخصاً، وموجة من التفجيرات الأخرى في يناير 2012 والتي خلفت أكثر من 200 قتيل في أكبر مدينة في نيجيريا. أما التأثير الثاني الأساسي فتمثل في تفاقم الجريمة المنظمة؛ فقد أفسح عدم الاستقرار في مالي المجال أمام المهربين للتحرك بحرية أكبر في بلد متورط أصلاً في الشبكات الإقليمية والعالمية للاتجار غير المشروع بالمخدرات والأسلحة والبضائع والأشخاص، ويرتبط على وجه الخصوص بتهريب المهاجرين في ليبيا والجزائر والمغرب، وقامت هذه الميليشيات بتنظيم العمليات عبر مساحات واسعة من شمال موريتانيا، ومالي، والنيجر، وجنوب الجزائر (اختطاف الأجانب والسيارات، وتجارة المخدرات، وتجارة الأسلحة)، وتجاوزت هذه التنظيمات الدوافع الدينية أو السياسية إلى جانب التداعيات على صعيد المنطقة عموماً فقد برزت آثار محلية مباشرة على كل دولة من دول الساحل والصحراء (منفردة؛ فقد تسبب اتساع النشاط المسلح في اتحاد دول المنطقة نحو التسلح مما أنتج ضغوطاً على الموازنات الداخلية . (بوحنية، 2012، صص 4-5)

5.2.3. الطابع الخاص للمنظور الأمني الجزائري: إن خصوصية الجزائر فيما يتعلق بقضايا ومشكلات الإرهاب ذات الطابع الداخلي /المحلي، أو الإقليمي / الدولي تكمن في قيامها بمهام بمكافحته داخلياً، والمساهمة الفعالة في مواجهته إقليمياً ودولياً، ويقينها في هذا الشأن أن التدخل الأجنبي إنما يغذي الأزمات ولا يجد لها حلاً ولا تسويات مناسبة. وانطلاقاً من ذلك فقد حاولت الجزائر وضع خارطة طريق بقمة مارس 2011 في الجزائر حين جمعت سبع دول إفريقية معينة بالمنطقة وحددت مبادئها الداعية إلى ضرورة تكثيف جهود التنسيق فيما بينها، دون الرضوخ لتدخلات أو ضغوطات خارجية كما حدث في قضية التدخل الفرنسي في دفع الفدية، بالإضافة إلى إيجاد آليات للتنسيق على المستوى الاستخباراتي والأمني، إلى جانب بعث المشاريع التنموية، مثل مبادرة " النيباد"، فحين كانت الجزائر تدافع عن " النيباد" طيلة 10 سنوات فهي بذلك تهدف إلى بناء مقاربة تنموية للقضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة. وتشارك الجزائر بنشاط في الجهود الدولية والإقليمية الرامية إلى مكافحة هذه الظاهرة، بما فيها تلك المتعلقة بإستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب (2006) ومكافحة غسيل الأموال. إن هذه الجهود الثنائية ومتعددة الأطراف ساعدت في تعزيز رغبة جميع الدول لاجتثاث هذا الخطر العابر للقوميات. وفي الواقع، فإن هذا التعاون الدولي أفاد كلا الطرفين فقد وفر للجزائر ما يلزم من الخبرة الفنية لتحسين أساليب مكافحة التمرد. (بوحنية، 2012، صص 6-7)

6.2.3. تحدي المكانة الإقليمية الجزائرية: يعتبر التحدي الأكبر أمام الجزائر كدولة تتمتع بقدرات الدولة الشاملة المناسبة، هو إحتلال مكانة على المستوى الإقليمي والدولي تتناسب مع تلك القدرات، وأن يكون لها تأثير في محيطها الإقليمي، وتحاول أن يمتد تأثيرها خارج المنطقة بالتعاون مع بعض الدول في إطار جامعة الدول العربية، وغيرها من المحافل الدولية، كما أنها ترى أن تسوية مشكلة الصراع العربي / الإسرائيلي لن تتم إلا من خلال العمل العسكري، بما يخالف الإجماع العربي على التسوية يجب أن تتم بالطرق السلمية (السلام خيار استراتيجي)، مما تسبب في توتر العلاقات الجزائرية مع ما تسمى بالدول المعتدلة، وهذا يمثل أهم التحديات أمام الإستراتيجية والسياسة الجزائرية، مما يتطلب أن يكون لديها قدرات سياسية وإقتصادية وعسكرية كبيرة تواكب طموحاتها، للقيام بالدور الإقليمي وربما بالدور الدولي.

أهمية المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية: مثال يحتذى به

وتجدر الإشارة إلى أن الجزائر في تعاملها مع القوى الكبرى تعتمد على توجه استراتيجي يعتمد على منظورين: (بوحنية، يونيو 2012).

أولهما. هو الدفاع عن ريادتها المغاربية والإقليمية خصوصا في مجال مكافحة الإرهاب .
وثانيهما. هو رفض التدخل الأجنبي تحت أي مبرر لكن دون استبعاد للتعاون مع القوى الكبرى .

ووفقا لما سبق توضيحه فإن الجزائر تقوم بدور الشريك الفعال ليس في المنطقة المغاربية فحسب بل وعلى مستوى أفريقيا في مجال مكافحة الارهاب، حيث وقعت الجزائر اتفاقاً مع الولايات المتحدة الأمريكية يقضي بتعاون استخباراتي خاصة مع القيادة الأمريكية/ الأفريقية (افريكوم)، وكذلك القيام بتنسيق عملياتي جزائري دولي على ارض الواقع دون تدخل فعلي، كما تمثل الجزائر مجال تعاون استخباراتي مؤثر لأمريكا في مكافحة الارهاب وتهدف من ذلك الى: (علي جهاد، 2012).

➤ البرهنة على الدور الريادي الجزائري كقوة اقليمية في المنطقة المغاربية وفي أفريقيا.

➤ إعطاء الأولوية للسياسات والممارسات الأمنية والدفاعية على ما عداها من اعتبارات أخرى مثل الليبرالية السياسية .

➤ محاولة القيام بدور الشريك الدولي الفعال من خلال إقصاء كل من المغرب وليبيا من معادلة الريادة والدور الإقليمي، وخصماً من تطعاتهما في هذا الشأن.

➤ مقاومة وجود الجماعات الاسلامية المسلحة على حدودها وداخل اراضيها والتي تمثل تهديدا مباشرا للأمن القومي الجزائري .

8.2.3. تنامي التنافس والصراع الدولي في القارة الأفريقية: رغم الإستقلال السياسي لدول

القارة الأفريقية، ورغم محاولاتها المستمرة لتبني العديد من السياسات والاستراتيجيات التنموية للخروج من التبعية الإقتصادية، إلا أن التبعية الأمنية ظلت قائمة نظراً لأن معظم دول القارة غير منتجة لنظم التسليح الرئيسية، ومن ثم فقد إستقطبت دول القارة عسكرياً على مراحل متتالية، من منظور تقديم المعونات العسكرية والفنية لها، لمواجهة خصومها في الداخل أو في الخارج، وبإنتهاء الحرب الباردة، وإهتمام الولايات المتحدة بإعادة ترتيب العالم من منظور مصالحها، كما أنها أعادت تمركز الأسطول السادس في البحر المتوسط عقب غزو العراق،

ليكون تواجدها العسكري في مياه الخليج العربي والبحر المتوسط، كما واكب ذلك تزايد حركة التوجهات الفرنسية الأفريقية التقليدية خاصة في شمال وغرب أفريقيا، وهو ما يتيح فرصاً عديدة للتدخل غير المباشر أو المباشر من جانب بعض القوى الخارجية، غير أن هذا التنافس إنحسر تدريجياً من المنظور الأمني، وأصبح يدور فيما بين الولايات المتحدة وفرنسا .

9.2.3. التحدي الإسرائيلي: بما أن الجزائر هي الدولة العربية الوحيدة التي تملك صواريخ أس 300 المتطورة، فضلاً عن القدرات التسليحية الأخرى، فإن هذا الأمر يثير مخاوف وقلق إسرائيل وحلفائها، ولذلك تعتمد الاستخبارات الإسرائيلية الخارجية "الموساد" يعتمد في الوقت الحاضر على ستة أقمار صناعية، من أجل فرض رقابة شديدة على كل النشاطات العسكرية في الدول العربية ومن بينها الجزائر، التي تحاول جاهدة تعزيز قدراتها العسكرية، خصوصاً مع السياسة التسليحية التي انتهجتها الجزائر خلال السنوات الأخيرة باقتنائها أسلحة ومنظومات دفاعية بالغة التطور، ويلاحظ أن المحاولات الاستخبارية الإسرائيلية لم تنحصر في التجسس العسكري ضد الجزائر عن طريق الأقمار الصناعية فقط، بل استعمل "الموساد" وسائل أخرى من بينها تجنيد عملاء على الأرض، فمن حين لآخر يسقط بعضهم في قبضة الأمن الجزائري، بالإضافة إلى استغلال طرق أخرى أكثر تعقيداً من أجل التغلغل، ومنها التورط في الصفقة التي أبرمتها الجزائر من أجل شراء طائرات عسكرية من نوع "ميج" من روسيا، ليتم الاكتشاف لاحقاً أن هذه الطائرات معيبة، وأنه تم التلاعب فيها عن طريق عملاء إسرائيليين في روسيا، الأمر الذي دفع بالجزائر إلى إعادة هذه الطائرات، وإلغاء الصفقة مع مطالبة الطرف الروسي بتقديم توضيحات حول التغلغل الصهيوني في صفقات التسليح التي تتم بينهما، مما دفع موسكو إلى طرد الملحق العسكري الإسرائيلي لديها، وإجراء تحقيق حول القضية، والتي وصلت تداعياتها إلى اتخاذ الجزائر إجراءات تأمينية فيما يتعلق باقتناء الأسلحة من روسيا من خلال إرسال ضباط لتأمين الشحنات من الأسلحة المتفق عليها فضلاً عن سياسة تنويع مصادر الأسلحة. ومعنى ما تقدم أن القدرات العسكرية الجزائرية مستهدفة من الكيان الصهيوني وهو الأمر الذي يستدعي من النظام الحاكم في الجزائر اتخاذ التدابي المناسبة للتعامل مع هذا التحدي.

أهمية المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية: مثال يحتذى به

3.3. الرؤية المستقبلية لواقع السياسة العسكرية الجزائرية تجاه التهديدات الأمنية: في إطار التناول للرؤية المستقبلية لواقع السياسة العسكرية الجزائرية تجاه التهديدات الأمنية (الداخلية / الإقليمية / الدولية) يمكن الإشارة إلى ما يلي (بوحنية، 2012) :

1.3.3 تبقى المشكلة الأمنية هي الأساس في الوقت الحاضر وفي المستقبل المنظور لأية علاقات جزائرية أفريقية؛ وذلك في ظل تنامي وتزايد ظاهرة فشل الدولة" والهشاشة الاقتصادية والأمنية لدول أفريقيا. من الجدير بالذكر أن من نقاط القوة الأساسية فيما يتعلق بالدور المحوري الجزائري في التناول والتعامل مع جميع القضايا والمشكلات والتهديدات الأمنية يرجع لإمكاناتها ولقدراتها العسكرية والتي تؤهلها للقيام بدور مؤثر وفعال في هذا المجال الهام والاستراتيجي في تلك المنطقة الحيوية من العالم، ولكن التساؤل الكبير الذي يمكن إثارته في هذا الخصوص، هل يمكن أن تتحمل الدولة الجزائرية بمفردها كل تلك التكلفة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، وفي ظل تنامي وتعاظم تلك المشكلات الأمنية. ومنها انتشار تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي؛ لقد حتم هذا الوضع على الجزائر رفض توجيه قدراتها الهجومية ضد تنظيم القاعدة خارج حدودها، وهي تبرّر تلك القرارات بالعقيدة الراسخة لسيادة الدولة وسياسة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى واحترام سيادتها الإقليمية، غير أن هذا لا يقنع الأطراف الدولية، وخاصة فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية. صحيح أن الجزائر تملك الإمكانات المادية والعسكرية لإضعاف تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي، ولاسيما إذا ما كان هناك تنسيق وتعاون مشترك وفعال مع القوى الغربية الأخرى، ونظراً لتراخي السلوك الدولي في هذا الشأن، ولأن الموارد والقدرات التي استخدمتها والمسعاي والجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية في الغالب بمفردها لم تكن متناسبة مع هذه المشكلة، فقد مكن ذلك التنظيم على تأسيس موطئ قدم له في أماكن غير مستقرّة مثل شمال مالي، وغيرها من. وهو ما يؤكد عليه المسؤولين الجزائريين بأن الجزائر قدمت أكثر من أي بلد آخر لدعم هدف تحقيق الأمن والسلام في المنطقة، والمساهمة بنشاط في تسوية النزاعات في مناطق مختلفة ومنها مالي.

2.3.3. تحرص الجزائر على الاحتفاظ بعلاقات استراتيجية متميزة بكل من تونس وليبيا في شقها الأمني، وذلك عن طريق عقد اتفاقيات استراتيجية ترتبط بتبادل المعلومات الأمنية، والتعاون الاستخباراتي، وتبادل خبرات التدريب، وفي ظل حرص مطالبة كل من الدولتين

على أهمية الاستفادة من الخبرات الجزائرية في مجالات تبادل المعلومات والتنسيق بين وزارات الداخلية، وتجهيز خطة لتأمين الحدود، ومحاربة الإرهاب في ضوء التدهور الأمني على الحدود، وانتشار شبكات تهريب السلاح والميليشيات غير النظامية بشكل يزيد من الهواجس الأمنية للدول الثلاث. وفي هذا الشأن تجدر الإشارة إلى وجود 3 منظومات عسكرية لمراقبة الحدود بين الجزائر وتونس، كما توجد ثلاثة ملفات أمنية وهي: كيفية تحويل التعاون الأمني الجزائري / الليبي / التونسي إلى شراكة حقيقية. وهناك مشكلة تتمثل في التحديات التي تواجه دولة الجوار الأخرى مثل موريتانيا على المستويين الداخلي والخارجي. كما يمكن الإشارة في هذا الصدد إلى أن اللقاءات الأمنية متعددة الأطراف التي عُقدت بالجزائر قد تجاوزت الـ 60 لقاء في سنة 2012 وما يقاربها في سنة 2013 ؛ وهو ما حوّل الجزائر إلى مركز للحراك السياسي والأمني والدولي على المستويات الثنائية ومتعددة الأطراف وبهدف التعامل الجاد مع المشكلات الأمنية ذات الطابع الداخلي أو الإقليمي أو الدولي.

3.3.3. ستظل العلاقات الجزائرية المغربية تراوح مكانها "بين التحسن تارة في ظل تعاون أمني تحتمه الضرورات الاستراتيجية المرتبطة بالجوار الإقليمي؛ والتوتر تارة أخرى في ظل تجدد غلق الحدود، وعدم تسوية قضية الصحراء الغربية، في أجواء تطغى عليها سياسة المصالح الدولية، وخصوصاً سياسة المصالح "المغربية / الأوروبية، وفي ظل المحاولات الأوروبية النفعية (البرجماتية) المقيّنة التي تعزّز حالة السكون أو الجمود في واقع العلاقات المغربية / المغربية.

4.3.3. في الوقت الذي سيحتم على الجزائر أن تبقى حجر الارتكاز الأمني الإقليمي والدولي، باعتبارها تحاول إدارة "صناعة الاستقرار في المحيط الأفريقي وخصوصاً داخل منطقة الساحل الأفريقي، فإن صناعة الاستقرار هذه ستكون في حالات كثيرة لصالح الانشغال بالقضايا الأمنية (المحلية والإقليمية والدولية) على حساب القضايا التنموية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية.

4. خاتمة:

يشير الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي إلى أن الدولة الجزائرية تتمتع بقدرات الدولة الشاملة، حيث أنها تجمع عناصر قوة الدولة، سواء من حيث اتساع الإقليم الأرضي له، أو

أهمية المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية: مثال يحتذى به

الكبر النسبي لعدد السكان، أو التنوع الكبير في ثرواتها المختلفة أو تعاضد قدراتها العسكرية، وغيرها. وبناءً على ذلك فإن تناول موضوع القدرة العسكرية الجزائرية يظهر أن الجيش هو القوة الأساسية التي تتولى السلطة والحكم وإدارة البلاد منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن، وقد اكتسب شرعيته انطلاقاً من دوره المحوري في تحرير الوطن من الاحتلال الفرنسي، وأنه بعد الاستقلال ساهم في عمليات البناء والتنمية داخل الدولة الجزائرية. إن قوة المؤسسة العسكرية جعلها مركز قوة النظام ومحور التوازن السياسي، كما أن عملية صنع واتخاذ القرارات والسياسات في جميع شئون البلاد أصبحت مرهونة بموافقة المؤسسة العسكرية، بل إن اختيار رئيس الدولة لا يمكن أن يتم إلا من خلال المؤسسة العسكرية.

على الرغم من أن القدرة العسكرية للدولة الجزائرية تمثل واحدة من أهم أركان قوة الدولة، وأحد عناصر بناء هيبته ومكانتها الإقليمية والدولية، وأنها تمثل خط الدفاع الأول عن السلامة الإقليمية للدولة وعن أمنها القومي، ومن ثم تتبارى الدول في انفاقها العسكري، حتى ولو كان ذلك على حساب العملية التنموية، وعلى حساب حتمية إشباع الحاجات الإنسانية للمواطنين، إلا أن ما يجب أخذه في الاعتبار، أن الارتكان على المبررات السابقة لاستنزاف القدرات المالية في الانفاق العسكري بذريعة تعظيم القدرة العسكرية للدولة، قد لا يفضي سوى إلى المزيد من الإهدار لموارد الدولة، واقتقاد قدرتها التوزيعية، وهو الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى التأثير على القدرة الاستخراجية للدولة، وهو بدوره ما يمكن أن يؤدي إلى شيوع حالة من حالات عدم الاستقرار الداخلي، واقتقاد النظام الحاكم لشرعيته السياسية، ومن ثم المساهمة في خلق تهديد مباشر للنظام السياسي للدولة، وبالتالي فإن النظام الحاكم الجزائري ومؤسساته المختلفة مطالبة بإحداث التوازن بين الاعتبارات الأمنية والدفاعية، والاعتبارات التنموية لإقليم الدولة، والعمل من أجل تلبية وإشباع الحاجات الاجتماعية للمواطنين.

وتجدر الإشارة في هذا الشأن إلى أن النظام الحاكم الجزائري في توجهاته وسياساته السلمية، وفي إطار مساعيه وجهود الوساطة التي كان يقوم بها في التعامل مع الداخل الوطني، ومع دول الجوار كان يركز على ضرورة الأخذ في الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية عند تسوية الخلافات البينية بين الأطراف المتنازع والمتصارعة داخل تلك الدول، ومن ثم ضرورة تبني الأنظمة الحاكمة في تلك الدول لسياسات ولبرامج تنموية حقيقية لصالح المواطنين فرادى وجماعات كوسائل وآليات سلمية لتسوية الخلافات والنزاعات والصراعات، وكانت

مشاركته في وضع اتفاقية النيباد برهانا على فناعة النظام الحاكم بحتمية تبني البرامج التنموية والإصلاحية للوقاية من شروخ الصراعات، وقد استفاد النظام بالفعل من قناعاته هذه في التعامل مع بعض الأقاليم والقطاعات الشعبية (الأمازيغ والطوارق)، وطالما كانت النتائج المترتبة على ذلك إيجابية، فينبغي أن يستفيد منها باقي الأقاليم والقطاعات الشعبية الأخرى ف جميع مناطق الدولة.

كما أن الواقع أضفي الصفة الشرعية على حرب الجزائر في مكافحة ما بات يعرف بالإرهاب التي أضعفت كلا من الدولة والمجتمع. أما بالنسبة إلى الولايات المتحدة، فقد ساعدتها هذه الجهود في الحصول على المعلومات الاستخبارية اللازمة لمكافحة هذه الظاهرة في جميع أنحاء العالم، إذ يشترك الإرهاب الدولي في القناعات والتكتيكات والأهداف. ولذا، فإن تفكيك تنظيم القاعدة، بوصفه شبكة غامضة ومبهمه، لا يمكن أن يتم إلا من خلال إضعاف مختلف مجموعات والتشكيك في مرتكزاته العقائدية. وفي الواقع، فإن هزيمة التنظيمات المسلحة في شمال إفريقيا ومنطقة الساحل وصولا إلى أوروبا لا يمكن أن تتحقق إلا عن طريق دعم الجهود المحلية والإقليمية.

ربما تكون السياسة الأمنية الجزائرية في حاجة إلى إعادة مراجعة وتقييم وفقا لمعايير سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، وهذه المراجعة يجب أن تركز على ما يلي:

➤ التحديد الدقيق والواضح لطبيعة ولحجم ولمصادر المخاطر والتهديدات التي تواجه منظومة الأمن القومي الجزائري حاليا ومستقبلاً.

➤ المراجعة لحجم ولكثافة الإنفاق العسكري على ضوء التقدير لحجم ولكثافة التهديدات العسكرية، ومتطلبات الأمن القومي الجزائري المحققة والمستهدفة .

➤ أن مبدأ التوزيع العادل للثروة يحتم على النظام الحاكم الجزائري إعطاء المزيد من الاهتمام للقطاعات التنموية الأخرى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من أجل تعظيم القدرة الاستخراجية للدولة.

أهمية المؤسسة العسكرية الجزائرية في مواجهة التحديات الأمنية: مثال يحتذى به

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

1. بورعة علي جهاد (2012). الجزائر بين توجه استراتيجي وعقيدة أمنية، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية .
2. أسد جرجرة (2012). الجيش الجزائري واقع وتحديات، <https://bit.ly/3464jEV>
3. بوخرص أنوار (2012). الجزائر والصراع في مالي، <https://bit.ly/3mxWfTp>
4. خشيب جلال (2012). الجزائر في مهب التحولات الدولية والإقليمية، ما الذي يمكن أن تقدمه النظرية ؟ <https://bit.ly/3euRaXS>
5. محمد نبيل فؤاد (1997). الحد من التسلح والإستراتيجية الأمنية العامة في المنطقة، بحث مقدم لأعمال ندوة مستقبل الترتيبات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط، القاهرة، معهد البحوث والدراسات العربية.
6. السيد ضلع جمال محمد (2008). التدخلات الدولية في منطقة القرن الأفريقي منذ انتهاء الحرب الباردة" النشرة الخاصة المحكمة في الدراسات السياسية الأفريقية ، القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة، العدد. 30
7. بوحنية قوي (2012) . الجزائر والانتقال إلى دور اللاعب الفاعل في إفريقيا: بين الدبلوماسية الأمنية والانكفاء الأمني الداخلي. تقرير مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات.
8. زيان صالح (2009). تحولات العقيدة الأمنية الجزائرية في ظل تنامي تهديدات العولمة. مجلة المفكر، العدد 5 . بن عائشة محمد الأمين (2014). أزمات الساحل والهندسة الدبلوماسية الجزائرية" المجلة الثقافية.
9. الهلي عبد القادر وبوصللة أمينة (2013). تحدي الارهاب في منطقة الساحل الأفريقي، ورقة مقدمة إلى الملتقى الدولي حول: المقاربة الامنية الجزائرية في الساحل الأفريقي .قائمة، جامعة 08 ماي 1945.
10. عمراني كربوسة وزروال سهام (2013). الجزائر بين تحديات سقوط نظام القذافي وتهديدات القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي في منطقة الساحل الأفريقي. ورقة بحثية مقدمة للملتقى الدولي الأول حول: المقاربة الامنية الجزائرية في الساحل الأفريقي. قائمة، جامعة 08 ماي 1945.
11. بوبية نبيل (2009). الأمن في منطقة الصحراء الكبرى بين المقاربة الجزائرية والمشاريع الأجنبية. رسالة ماجستير غير منشورة . القاهرة، قسم البحوث والدراسات السياسية، معهد الدراسات العربية..

12. عطية ادريس(2013). دور الجزائر في مواجهة الظاهرة الارهابية في دول الميدان بالساحل الافريقي: بين التغذية المحلية والتضخيم الدولي. ورقة مقدمة الى الملتقى الدولي حول: المقاربة الامنية الجزائرية في الساحل الافريقي. قالمة، جامعة 08 ماي 1945..
13. عاشي الحسن(2013). ثمن الاستقرار في الجزائر"، تقرير مركز كارنيغي للشرق الأوسط .
<https://bit.ly/3mDRIEx>
14. بوحنيه قوي(2012). إستراتيجية الجزائر تجاه التطورات الأمنية في الساحل الأفريقي. تقرير مركز الجزيرة للدراسات. الدوحة، مركز الجزيرة للدراسات .
15. أميرة محمد عبد الحليم(2013). ما بعد التدخل: التداعيات الداخلية والاقليمية للحرب في مالي. السياسة الدولية، العدد 192..
16. السيد ضلع جمال محمد(2003). الفرنكفونية في ظل التنافس الفرنسي / الأمريكي في أفريقيا . في مؤتمر الفرنكفونية في أفريقيا بين الأمس واليوم . القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة وكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة الحسن الثاني بالدار البيضاء .

ثانياً: باللغة الأجنبية

1. Claire Spencer(2012), **Strategic Posture Review: Algeria**, World Politics Review , <http://www.worldpoliticsreview.com>
2. Boukra Liess(2010), **Du groupe Salafiste pour le combat (GSPC) a la QAIDA au Maghreb islamique (AQMI)**, in African journal for the Prevention and Combating of Terrorism ,Alger: Africa center for the study and reserch on terrorism.
3. Benchérif, A. (2012). **Al-Quaïda au Maghreb islamique: une organisation changeante entre survivance et pragmatisme** (Doctoral dissertation, Université Laval).
4. Lounnas, D. (2011). **AQMI, filiale d'Al-Qaïda ou organisation algérienne?**. Maghreb-Machrek, (2), 37-57.
5. Laurance Aida Ammour (2012). **L'Algérie et les crises régionales: entre vellités hégémoniques et repli sur soi** . <https://bit.ly/3Hj6RxM>
6. Lounnas, D. (2012). **Al-Qaïda au Maghreb islamique et la crise malienne. Sécurité globale**, (2), 43-58.
7. Daguzan, J. F. (2011). **d'Al-Qaïda à AQMI, de la menace globale aux menaces locales**. Maghreb-Machrek, (2), 23-35.
8. Mehdi Taje (2011). **La réalité de la menace d'AQMI a l'aune des révolutions démocratiques au Maghreb** . Géostratégiques ,(32).
9. Zahabiould ,Sidi Mohamed(2012). **Rapport de mission exploratoire pour une solution négociée de la double crise malienne : institutionnelle**

- dans le Sud. sécuritaire et politique dans le Nord ,New York,Département des Affaires Politiques (DPA) des Nations Unies.
10. Dris, C. (2009). **L'Algérie et le Sahel: de la fin de l'isolement à la régionalisation contraignante**. Maghreb-Machrek, (2), 57-69..
 11. Cordesman, A. H., & Nerguizian, A. (2009). **The North African military balance: force developments in the Maghreb** (Vol. 31). CSIS.